

تَحْرِيدٌ:

رَوَايَاتِ الْإِمَامِ

أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَّ
الرِّوَايَةَ: الْمُعْتَمَدَةَ عِنْدَهُ، هِيَ رَوَايَةُ: وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى
الصَّدْرِ فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ؛ لِإِمْوَافِقَتِهَا لِلسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ



تَأْلِيفُ:

السَّيِّحُ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ

فَوْزِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَشْرِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ

تَخْرِيدٌ:

رَوَايَاتِ الْإِمَامِ

أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَّ
الرِّوَايَةَ: الْمُعْتَمَدَةَ عِنْدَهُ، هِيَ رَوَايَةُ: وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى
الصُّدْرِ فِي اثْتَاءِ الْقِيَامِ؛ لِإِوَاقِفَتِهَا لِلسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ

حُقوقُ الطبعِ مَحفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٤



مكتبة
أهل الحديث
مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

تَحْرِيدُ:

رَوَايَاتِ الْإِمَامِ

أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ. وَأَنَّ
الرِّوَايَةَ: الْمُعْتَمَدَةَ عِنْدَهُ. هِيَ رَوَايَةٌ: وَضَعِ الْيَدَيْنِ عَلَى
الصَّدْرِ فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ؛ لِتَوَافُقِهَا لِلسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ



تَأْلِيفُ:

الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ

فَوْزِيَّابَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَشْرِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَفَعَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلَ عَلَى تَحْرِيرِ: رَوَايَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَسْأَلَةٍ: وَضْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَّ أَقْرَبَ الرُّوَايَاتِ هِيَ: رَوَايَةُ: «وَضَعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»، لِثُبُوتِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي هَذِهِ السُّنَّةِ، وَتَرْكِ الرُّوَايَاتِ الْأُخْرَى لِدُخُولِ الْإِجْتِهَادِ فِيهَا، لِأَنَّ مِنْ أُصُولِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا ثَبَتَ الْحَدِيثُ، وَعَمِلَ بِهِ الصَّحَابَةُ، فَهُوَ مَذْهَبُهُ، وَالْعَمَلُ بِهِ فِي الدِّينِ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّ مَذْهَبَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هُوَ الرُّجُوعُ إِلَى فِيقِهِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي أَحْكَامِ الْأُصُولِ، وَأَحْكَامِ الْفُرُوعِ.
* وَقَدْ خَالَفَ فِي هَذَا الْأَصْلِ: عَبْدُ السَّلَامِ الشُّوَيْعِرُ، فِي قَوْلِهِ بِعَدَمِ سُنِّيَّةِ: وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، بَلْ أَنْكَرَ هَذِهِ السُّنَّةَ الصَّحِيحَةَ! ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [سُورَةُ «ص»: ٦].

* وَهَذَا الْقَوْلُ: مُخَالَفٌ لِمَذْهَبِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بَلْ هُوَ يُعْتَبَرُ مُخَالَفًا، لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهِيَ الَّتِي قَرَّرَهَا فِي «مُسْنَدِهِ»، فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى عَلَى الصَّدْرِ فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَقُولُ بِهَذِهِ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّهَا مِنْ صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَفَتَاوَى: أئِمَّةِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، الَّذِينَ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانُوا، وَلَا يَزَالُونَ يَقْفُونَ فِي وَجْهِ الْمُقَلِّدَةِ، دُعَاةَ التَّمْيِيعِ الْمُؤَدِّيِّ إِلَى تَعْطِيلِ نُصُوصِ الْقُرْآنِ، وَأَخْبَارِ السُّنَّةِ، وَأَثَارِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

* وَقَدْ اتَّبَعُوا الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِقُوَّةِ عِلْمِهِ وَفَضْلِهِ، وَتَبَعُوا دَلِيلَهُ، وَاقْتَدَوْا بِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ لَهُ فِيمَا أَخْطَأَ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ فِي الدِّينِ.

* وَقَدْ أَخَذُوا مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَأَكْثَرَ بِمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الدَّلِيلِ، وَرُبَّمَا اخْتَارُوا مَا لَيْسَ مَنْصُوصًا فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، إِذَا ظَهَرَ وَجْهُ صَوَابِهِ بِالْدَّلِيلِ. وَكَانَ قَدْ قَالَ بِهِ أَحَدُ الْأَيْمَةِ الْمُعْتَبَرِينَ، لِأَنَّ الدَّلِيلَ مَعَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ خُرُوجًا عَنِ الْمَذْهَبِ، إِذْ قَدْ تَقَرَّرَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَعَنْ سَائِرِ الْأَيْمَةِ، أَنَّهُ إِذَا خَالَفَ قَوْلَ أَحَدِهِمْ: السُّنَّةَ، تَرَكَ قَوْلَهُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

* وَهَذَا الْأَصْلُ تَرَكَّهُ: الدُّكْتُورُ عَبْدُ السَّلَامِ الشُّويعِرُ، وَقَلَّدَ التَّقْلِيدَ الْأَعْمَى فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، وَقَرَّرَ الْخِلَافِيَّاتِ الْمَذْهَبِيَّةَ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُقَلِّدِينَ الْمُتَعَصِّبِينَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي دُرُوسِهِ لِلْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ.

* وَهَجَرَ إِجْمَاعَاتِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَفَقَّهَهُمْ، وَرَكَنَ إِلَى خِلَافِيَّاتِ الْمُتَأَخِّرِينَ، الَّتِي لَا يَزْدَادُ بِهَا إِلَّا حَيْرَةً فِي الدِّينِ، وَقَدْ تَقْضِي بِهِ إِلَى مَا لَا يُحْمَدُ عُقْبَاهُ، وَهَذَا خِلَافٌ مِنْهَاجِ الْأَيْمَةِ الْكِبَارِ فِي الْإِسْلَامِ، وَهُوَ خِلَافٌ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَانظُرْ: بِمَاذَا يُفْتِي.

وَمِنْهُ: قَالَ الْإِمَامُ إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَلَيْيُّ الْحَنْبَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وَهُوَ يُرَدُّ عَلَى ابْنِ الْجَوْزِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَإِذَا تَأَوَّلْتَ الصِّفَاتَ عَلَى اللُّغَةِ، وَسَوَّغْتَ لِنَفْسِكَ، وَأَبَيْتَ النَّصِيحَةَ.

* فَلَيْسَ هُوَ مَذْهَبَ الْإِمَامِ الْكَبِيرِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَا يُمَكِّنُكَ الْإِنْتِسَابُ

إِلَيْهِ بِهَذَا.

* فَاخْتَرْتُ لِنَفْسِكَ مَذْهَبًا، إِنْ مُكِّنْتَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا زَالَ أَصْحَابُنَا يَجْهَرُونَ بِبَصْرِيحِ الْحَقِّ، فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَلَوْ ضُرِبُوا بِالسَّيُوفِ، لَا يَخَافُونَ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً، وَلَا يُبَالُونَ بِشِنَاعَةِ مُشَنِّعٍ، وَلَا كَذِبِ كَاذِبٍ، وَلَهُمْ مِنَ الْإِسْمِ: الْعَذْبُ الْهَنْيُّ، وَتَرْكُهُمُ الدُّنْيَا، وَإِعْرَاضُهُمْ عَنْهَا، اسْتِغَالًا بِالْآخِرَةِ: مَا هُوَ مَعْلُومٌ، مَعْرُوفٌ. (١) اهـ.

* وَهَذَا مِثَالٌ لِأَخْذِ الْعُلَمَاءِ الْقَوْلَ الْمُوَافِقَ لِقَوْلِ السَّلَفِ، إِذَا وَرَدَ أَكْثَرُ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ رَوَايَةٍ لِلْعَالِمِ الْوَاحِدِ، فَيُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ الْمُوَافِقَ لِإِخْوَانِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ مَعَ مُوَافَقَتِهِ لِلْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ:

* وَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ أَيْضًا: فَقَدْ اخْتَلَفَ النَّقْلُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ قَوْلُهُ الَّذِي نُقِلَ فِي إِثْبَاتِهِ لِسُنِّيَّةٍ: «وَضَعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ» عَلَى ظَاهِرِ النَّصِّ، هُوَ الْقَوْلُ الْمُوَافِقُ لِقَوْلِ السَّلَفِ، وَإِخْوَانِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ مَعَ مُوَافَقَةِ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ فِي إِثْبَاتِ سُنِّيَّةٍ: «وَضَعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ» أَوَّلَى، فَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ مَا وَافَقَ الدَّلِيلَ، وَيُرَدُّ الْآخَرُ، وَهَذَا مَا عَلَيْهِ السَّلَفُ عِنْدَ اخْتِلَافِ رَوَايَاتِ الْعَالِمِ، فَيَأْخُذُونَ مِنْ قَوْلِهِ مَا وَافَقَ الدَّلِيلَ، وَيَتْرُكُونَ الْآخَرَ الْمُخَالَفَ لِلدَّلِيلِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١٠ ص ٤٤): (فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ؛ أَحَدُهَا: لَوْ حُمِلَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يَكُنْ مُعَارِضًا لِلْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ فِي تَحْرِيمِ كُلِّ مُسْكِرٍ؛ ثَانِيهَا: أَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَحْرِيمَ الْمُسْكِرِ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ؛

(١) انظر: «ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٢٦٩).

فَإِذَا اخْتَلَفَ النَّقْلُ عَنْهُ كَانَ قَوْلُهُ الْمُوَافِقُ لِقَوْلِ إِخْوَانِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعَ مُوَافَقَةِ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ أَوْلَى). اهـ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَيْضًا: فَقَدْ جَاءَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحُلِيِّ الْمُسْتَعْمَلِ زَكَاةً، وَلَهُ رِوَايَةٌ أُخْرَى: أَنَّ فِيهِ زَكَاةً، فَيُؤْخَذُ بِمَا وَافَقَ الدَّلِيلَ مِنْ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِنْ اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ عَنْهُ، وَيُتْرَكُ مَا خَالَفَ الدَّلِيلَ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَعْلِيقاتِهِ عَلَى الْكَافِي لِابْنِ قُدَّامَةَ» (ج ٣ ص ١١): (قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي «الْكَافِي»: «حَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى عَنْهُ؛ أَيُّ: عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: أَنَّ فِيهِ الزَّكَاةَ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ؛ فَالْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَامَّةٌ مَا فِيهَا تَفْصِيلٌ؛ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَمْ تَذْكُرِ الْحَدِيثَ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ الْمُؤَلِّفُ، بَلْ رَكَنْتَ إِلَى التَّعْلِيلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَيْسَ فِي الْحُلِيِّ زَكَاةً»؟.

فَالْجَوَابُ: أَنَّنَا عَدَلْنَا عَنْهُ، لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا لَمْ يَصِحُّ فَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ، وَهُوَ غَيْرُ مَطْرُودٍ، وَلَا مُنْعَكِسٍ؛ إِذْ إِنْ الْحُلِيُّ قَدْ تَجَبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَقَدْ لَا تَجَبُّ فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، فَلَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ؛ أَمَّا الرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنْ أَحْمَدَ: فَفِيهِ زَكَاةٌ؛ أَيُّ: فِي الْحُلِيِّ، وَالدَّلِيلُ: عُمُومُ الْأَخْبَارِ). اهـ.

* فَأَخَذُوا بِرِوَايَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِمَا وَافَقَتِ الدَّلِيلَ، وَتَرَكُوا الرُّوَايَةَ الَّتِي خَالَفتِ الدَّلِيلَ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِ «الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ فِي الْأَجْوِبَةِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ١ ص ١٩)؛ وَالَّذِي قَرَّضَهُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّطِيفِ أُلِّ الشَّيْخِ، وَالْمُفْتِي السَّابِقُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أُلِّ الشَّيْخِ، وَالْقَاضِي عَبْدُ اللَّهِ

الْعَنْقَرِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا، حَيْثُ قَالَ: (كَانُوا عَلَى مَذْهَبِ الْحَبْرِ الرَّبَّانِيِّ، وَالصَّدِيقِ الثَّانِي، أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ، وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مُنْقَلَبَهُ وَمَثْوَاهُ، لِقُوَّةِ عِلْمِهِ وَفَضْلِهِ، تَتَّبَعُوا دَلِيلَهُ، وَاقْتَدَوْا بِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ لَهُ، يَأْخُذُونَ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ؛ عَنْهُ فَأَكْثَرَ بِمَا كَانَ أَقْرَبُ إِلَى الدَّلِيلِ، وَرَبَّمَا اخْتَارُوا مَا لَيْسَ مَنْصُوصًا فِي الْمَذْهَبِ، إِذَا ظَهَرَ وَجْهُ صَوَابِهِ، وَكَانَ قَدْ قَالَ بِهِ أَحَدُ الْأَيْمَةِ الْمُعْتَبَرِينَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ خُرُوجًا عَنِ الْمَذْهَبِ، إِذْ قَدْ تَقَرَّرَ عَنْهُ، وَعَنْ سَائِرِ الْأَيْمَةِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ أَنَّهُ إِذَا خَالَفَ قَوْلَ أَحَدِهِمُ السُّنَّةَ، تُرِكَ قَوْلُهُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). اهـ

وَالْخُلَاصَةُ: يَجِبُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، الَّذِي وَافَقَ فِيهِ السُّنَّةَ الصَّحِيحَةَ، فِي: «وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»، لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلصَّحَابَةِ، وَلِإِخْوَانِهِ الْعُلَمَاءِ، وَتَرَكَ مَا اجْتَهَدَ فِي خِلَافِ السُّنَّةِ، لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي: «وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى رَوَايَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، مِنْ قَوْلِهِ، وَفَعَلِهِ، فِي كَيْفِيَّةِ وَضْعِ
 الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ، فَتَقُولَ عَنْهُ: «يَجْمَعُ الْيُمْنَى عَلَى
 كُوعِ الْيُسْرَى»، أَوْ: «بَعْضُهَا عَلَى الْكَفِّ، وَبَعْضُهَا عَلَى الدَّرَاعِ»، وَنَصٌّ: «عَلَى
 الرُّسْغِ وَالسَّاعِدِ»، فَيَقْبِضُ بِأَصَابِعِهِ عَلَى الرُّسْغِ، وَفَعَلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَتَقُولَ عَنْهُ:
 «تَحْتَ سُرَّتِهِ»، وَ: «فَوْقَ سُرَّتِهِ»، وَنَصٌّ أَيْضًا: «تَحْتَ صَدْرِهِ»، وَتَقُولَ عَنْهُ: «يُكْرَهُ
 وَضَعُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ»، وَنَصٌّ فِي مُسْنَدِهِ عَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ: «عَلَى صَدْرِهِ»،
 وَهِيَ الرُّوَايَةُ الْمُعْتَمَدَةُ عِنْدَهُ لِمُوَافَقَتِهَا فِعْلَ الرَّسُولِ ﷺ، فَيَجِبُ قَبُولُهَا فِي
 الشَّرْعِ^(١)، وَنَصٌّ عَلَى الْإِخْتِزَاعِ بِذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ آثَارِهِ فِي حَتِّهِ عَلَى: التَّمَسُّكِ
 بِالسُّنَّةِ^(٢)، وَيُتْرَكُ مَا خَالَفَهَا مِمَّا أَفْتَى بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، لِأَنَّ ذَلِكَ التَّمَسُّكَ مِنْ
 أُصُولِ مَذْهَبِهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ، فَهُوَ الرُّجُوعُ إِلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالنَّاسِ وَكَفَى

(١) قُلْتُ: وَفِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ، هِيَ السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ، وَقَدْ قَالَ بِهِذِهِ السُّنَّةِ: الْعَلَامَةُ
 الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَشَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَغَيْرُهُمَا، لِلْأَدَلَّةِ الثَّابِتَةِ فِي
 ذَلِكَ.

* فَعَلَى الْمُقَلَّدَةِ أَنْ يَتْرُكُوا: وَضْعَ الْيَدَيْنِ عَلَى السُّرَّةِ، أَوْ تَحْتَهَا فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّهَا رَوَايَاتٌ ضَعِيفَةٌ، لَا تَصِحُّ.
 * وَأَنْ يَعْمَلُوا بِالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ، فَيُؤَافِقُوا الرَّسُولَ ﷺ، لِأَنَّ هَذِهِ
 السُّنَّةَ مِنْ صِفَةِ صَلَاتِهِ ﷺ، إِذَا أَرَادُوا الْأَجْرَ فِي تَطْبِيقِ السُّنَّةِ، وَأَنْ يَتْرُكُوا آرَاءَهُمُ الْمُخَالَفَةَ لِلشَّرْعِ، وَإِلَّا وَقَعُوا
 فِي التَّعَصُّبِ الْمُنْهِي عَنْهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٢) قُلْتُ: وَجَمِيعُ الرُّوَايَاتِ، الَّتِي خَالَفَتْ: هَذِهِ الرُّوَايَةَ، هِيَ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي
 أُصُولِ مَذْهَبِهِ، لِأَنَّهَا صَدَرَتْ مِنْ اجْتِهَادَاتٍ، وَهِيَ قَابِلَةٌ لِلرَّدِّ، وَعَدَمِ قَبُولِهَا فِي الشَّرْعِ.

وَنَقَلَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفُرُوعِ» (ج ١ ص ٤١٢)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عِدَّةٌ رَوَايَاتٍ فِي مَسْأَلَةِ: وَضْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ أَعْلَاهُ، ثُمَّ قَالَ: (وَيُكْرَهُ وَضَعُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ؛ مَعَ أَنَّهُ: رَوَاهُ أَحْمَدُ). اهـ.

قُلْتُ: وَيُشِيرُ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، إِلَى صِحَّةِ رِوَايَةِ: «وَضَعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»، لِأَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، رَوَاهَا فِي «الْمُسْنَدِ»، فَهِيَ مَرْفُوعَةٌ مُسْنَدَةٌ عَلَى أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَهِيَ: أَقْوَى لِلْحَدِيثِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ، وَالتَّوَاضُعِ، وَالسَّكِينَةِ. (١)

وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ٣٣٥)؛ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، مِنْهَا: «وَضَعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ». قُلْتُ: وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ فِي الدِّينِ، لِمُوَافَقَتِهَا الرَّسُولَ ﷺ، وَالصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. * وَقَدْ نَهَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ تَقْلِيدِهِ؛ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ.

* وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ عِنْدَهُ، لِأَنَّهَا ثَبَّتَتْ فِي السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَهِيَ: «وَضَعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»، وَنَصَّ عَلَيْهَا فِي «مُسْنَدِهِ».

(١) قُلْتُ: وَيُشِيرُ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَيْضًا، أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ، قَدْ نَسِيَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ، فَلَمْ يَعْمَلْ بِهَا، مِنْ قَوْلِهِ: «مَعَ أَنَّهُ: رَوَاهُ أَحْمَدُ»، كَمَا نَسِيَ غَيْرَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ: أَحَادِيثَ رَوَاهَا.

* وَالْمُهْمُ: فِي ذَلِكَ، أَنَّهُ مَا دَامَ ثَبَّتَتْ السُّنَّةُ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

فَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (مِنْ قِلَّةِ عِلْمِ الرَّجُلِ، أَنْ يُقَلِّدَ دِينَهُ

الرَّجَالِ).^(١)

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (مَنْ رَدَّ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ فَهُوَ عَلَى شَفَا

هَلَكَةٍ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٩٢)، وَابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْمَقْصَدِ

الْأَرْشَدِ» (١٣٦)، وَابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ٢ ص ١٥) وَالذَّهَبِيُّ فِي

«السِّيَرِ» (ج ١١ ص ٢٩٧) وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»، (ص ٢٤٩)،

وَالْحَظِيْبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٢٨٩)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «أُصُولِ الْإِعْتِقَادِ»،

(٧٣٣)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَعْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٢٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ

الْكُبْرَى» (٩٧) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٣٢).

قُلْتُ: إِنَّا نَتَّبِعُ، وَلَا نَبْتَدِعُ، وَنَقْتَدِي، وَلَا نَبْتَدِي، وَلَنْ نَضِلَّ مَا تَمَسَّكْنَا بِالْأَثَارِ.

قُلْتُ: فَمِثْلُ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ الَّتِي تُنْقَلُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَاعْلَمْ أَنَّهَا نُقِلَتْ

بِالْإِجْتِهَادِ مِنَ الرُّوَاةِ، وَلَا تَصِحُّ عَنْهُ إِلَّا فِي الْجُمْلَةِ، وَذَلِكَ لِمَعْرِفَتِنَا بِقُوَّةِ تَمَسُّكِ

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

نَقَلَهُ عَنْهُ: ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي الْفَتَاوَى (ج ٢٠ ص ٢١٢)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٧٠).

الإمام أحمد رحمته الله: بِطَاعَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَأَنَّ الرُّوَايَاتِ الَّتِي تُخَالِفُ ذَلِكَ: أَصَحُّ عَنِ
الإمام أحمد رحمته الله، وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ عِنْدَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ.

* فَاَلْمُقَلَّدُ: حَاطِبٌ لَيْلٍ فِي نَقْلِ الْعِلْمِ، فَيَنْقُلُ أَيَّ رِوَايَةٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته الله،
وَلَا يَدْرِي بِصِحَّتِهَا، لِأَنَّهُ يَنْقُلُ بِدُونِ تَحْقِيقٍ، وَلَا تَدْقِيقٍ.^(١)
* بَلْ يَنْقُلُ عَنِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لِأَقْوَالِهِمْ، وَلَا يَعْلَمُ بِصِحَّتِهَا.

* فَمَا نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته الله، فِي حُكْمِ: وَضْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، أَصَحُّ
عَنْهُ: رِوَايَةٌ: «وَضَعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الْمُعْتَبَرَةُ عَنْهُ رحمته الله
فِي الدِّينِ، لِمُوَافَقَتِهَا سُنَّةَ الرَّسُولِ ﷺ، وَقَدْ رَوَى هَذِهِ السُّنَّةَ رحمته الله فِي «مُسْنَدِهِ»، وَاللَّهُ
وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٨٥): (وَكَذَلِكَ
الْكَلَامُ فِي عَامَّةِ مَسَائِلِ النَّزَاعِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا طَلَبَ مَا يَفْصِلُ النَّزَاعَ مِنْ نُصُوصِ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: وَجَدَ ذَلِكَ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله قَالَ: (لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ مَقَالَتَنَا حَتَّى يَعْلَمَ مِنْ
أَيْنَ قُلْنَا).

أَثَرٌ حَسَنٌ

(١) لِذَلِكَ: لَا يَنْبَغِي نَقْلُ مِثْلِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ عَنِ الْعَالِمِ، لِلْعَامَّةِ، إِلَّا مَا صَحَّ عَنِ الْعَالِمِ بِالذَّلِيلِ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (١٣٩٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْعَلَاءِ يَقُولُ: سَمِعْتُ بِشْرَ بْنَ الْوَلِيدِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو يُوسُفَ بِهِ. وَذَكَرَهُ الْفَلَّانِيُّ فِي «إِقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٢٥٨).

وَعَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْعِلْمَ بِلا حُجَّةٍ، كَمَثَلِ حَاطِبٍ لَيْلٍ يَحْمِلُ حِرْمَةَ حَطَبٍ وَفِيهِ أَفْعَى تَلْدَعُهُ وَهُوَ لَا يَدْرِي). وَفِي رِوَايَةٍ: وَذَكَرَ مَنْ يَحْمِلُ الْعِلْمَ جُزَافًا: (هَذَا مِثْلُ حَاطِبٍ لَيْلٍ، يَقْطَعُ حِرْمَةَ حَطَبٍ فَيَحْمِلُهَا وَلَعَلَّ فِيهَا أَفْعَى فَتَلْدَعُهُ وَهُوَ لَا يَدْرِي).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (١٣٩٣)، وَفِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ٢ ص ١٤٢)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ص ١٥١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٢٥)، وَالْحَاطِبُ فِي «نَصِيحَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى كِتَابِ الْإِكْلِيلِ» (٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٢٠٦) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ: يَعْنِي الَّذِينَ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ الْحُجَّةِ مِنْ أَيْنَ؟ يَكْتُبُ الْعِلْمَ، وَهُوَ لَا يَدْرِي عَلَى غَيْرِ فَهْمٍ، فَيَكْتُبُ عَنِ الْكُذَّابِ، وَعَنِ الصَّدُوقِ، وَعَنِ الْمُبْتَدِعِ،

وَعَيْرِهِ، فَيَحْمَلُ عَنِ الْكُذَّابِ وَالْمُبْتَدِعِ الْأَبَاطِيلِ^(١)، فَيَصِيرُ ذَلِكَ نَقْصًا لِإِيمَانِهِ، وَهُوَ لَا يَدْرِي.

قُلْتُ: هَذَا مَا قَلَّدَ فِيهِ: عَبْدُ السَّلَامِ الشُّويعِرُ، حَيْثُ جَعَلَ تَخْيِيرَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي مَوْضِعِ الْوَضْعِ: دَلِيلًا، عَلَى أَنَّ: «وَضَعَهُمَا عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»، لَمْ يَثْبُتْ فِي السُّنَّةِ، وَأَنَّهُ يَكْرَهُ: «وَضَعَهُمَا عَلَى الصَّدْرِ».

* وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ: عَبْدُ السَّلَامِ الشُّويعِرُ، خِلَافُ السُّنَّةِ، وَنَقْلَهُ وَلَمْ يَنْقُدْهُ.
* بَلِ اعْتَمَدَهُ، وَقَوَّاهُ، وَغَمَزَ بِهِ أَهْلَ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِسُنَّةِ: «وَضَعِ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فَوْقَ الصَّدْرِ فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ»^(٢).

* وَعَبْدُ السَّلَامِ الشُّويعِرُ، يَعْلَمُ: أَنَّ الَّذِينَ عَمِلُوا بِهَذِهِ السُّنَّةِ، هُمْ: عُلَمَاءُ كِبَارٍ فِي هَذَا الْعَصْرِ؛ مِنْهُمْ: الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ، وَالْعَلَمَةُ شَيْخُنَا ابْنُ عُثَيْمِينَ، وَالْعَلَمَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ^(٣).

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ١ ص ٢١٨):
(وَمِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُورَدَ فِي هَذَا الْبَابِ: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَحَدِيثُ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَلَفْظُهُ: «وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَالرُّسْعِ، وَالسَّاعِدِ».

(١) وَهَذَا الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْمُقَلِّدُونَ، حَيْثُ حَمَلُوا بِسَبَبِ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى لِلْعُلَمَاءِ الزَّلَّاتِ الْكَثِيرَةِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

(٢) فَهَوُ: مَاذَا يُرِيدُ فِي إِثَارَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَغَمَزَهَا بِالْكَرَاهَةِ أَمَامَ الْعَامَّةِ الرَّهْبَانِ؟

(٣) وَأَنْظُرْ: «تُحْفَةُ الْإِحْوَانِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ص ٨٢)، وَ«الشَّرْحُ الْمُتَمِّعُ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٣ ص ٤٦)، وَ«صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢١٤ و ٢١٥).

وَلَفْظُ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ».

فَإِنْ قُلْتَ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثَيْنِ بَيَانٌ مَوْضِعِ الْوَضْعِ.
قُلْتَ: ذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي الْمَعْنَى؛ فَإِنَّكَ إِذَا أَخَذْتَ تُطَبِّقُ مَا جَاءَ فِيهِمَا مِنَ الْمَعْنَى؛ فَإِنَّكَ سَتَجِدُ نَفْسَكَ مَدْفُوعًا إِلَى أَنْ تَضَعَهُمَا عَلَى صَدْرِكَ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، وَذَلِكَ يَنْشَأُ مِنْ وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْكَفِّ، وَالرُّسْغِ، وَالذِّرَاعِ الْيُسْرَى، فَجَرَّبَ مَا قُلْتَهُ لَكَ تَجِدُهُ صَوَابًا.

* فَنَبَتَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ السُّنَّةَ: وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ. (١) اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعَنَيْمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشَّرْحِ الْمُتَمِّعِ» (ج ٣

ص ٣٧): (لَكِنَّ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الَّذِي فِي الْبُخَارِيِّ: ظَاهِرُهُ يُؤَيِّدُ، أَنَّ الْوَضْعَ يَكُونُ عَلَى الصَّدْرِ). اهـ.

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى التَّطْبِيقِيَّةِ؛ لِهَذِهِ السُّنَّةِ، وَهُوَ أَنَّ الصَّحَابَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَمَرُوا أَنْ يَضَعُوا الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى الذِّرَاعِ الْيُسْرَى.

(١) لَمْ يَرُقْ هَذَا الْكَلَامُ لِهَذَا الْمُقَلِّدِ، وَلَوْ عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُ نَقَلَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ بَضَعُ فَوْقَ السُّرَّةِ، أَوْ عَلَيْهَا، أَوْ تَحْتَهَا، وَأَنَّهُ يَكْرَهُ: وَضَعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ، مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ ذَلِكَ، خِلَافُ السُّنَّةِ.

* وَأَسْتَعْرَبُ مِنْهُ، كَيْفَ مَرَّ عَلَى كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِدُونِ أَنْ يُعْرَجَ عَلَيْهِ، بِأَدْنَى تَعْلِيْقٍ، وَهُوَ قَدْ اطَّلَعَ

عَلَى الْأَدَلَّةِ، وَعَلَى الْأَقْوَالِ الْأُخْرَى، لِأَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

* وَهَذَا يَتَطَلَّبُ، وَيَجْعَلُكَ: تَضَعُهُمَا عَلَى الصَّدْرِ تِلْقَائِيًّا، وَلَا بُدَّ: لِأَنَّكَ إِذَا طَبَقْتَ هَذِهِ السُّنَّةَ، فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الذَّرَاعِ، فَسَوْفَ تَرْتَفِعُ يَدُكَ إِلَى الْأَعْلَى، وَأَنْتَ مُضْطَرٌّ إِلَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا؛ أَيُّ: مَكَانٍ إِلَّا فَوْقَ الصَّدْرِ.

* بِمَعْنَى: أَنَّكَ سَتَجِدُ نَفْسَكَ مُضْطَرًّا إِلَى وَضْعِهِمَا عَلَى صَدْرِكَ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، لِأَنَّ هَذَا الْوَضْعَ يَقْتَضِي وَضْعَهُمَا عَلَى الصَّدْرِ، وَلَا بُدَّ.^(١)

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ١ ص ٢٢١)، وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى مُقَلِّدٍ: (وَتَمَّةَ حَدِيثٍ رَابِعٌ: مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَعْلَهُ الْمُؤْمَى إِلَيْهِ: بِالشُّدُودِ، وَلَكِنَّهُ تَعَامَى عَنْ كَوْنِهِ؛ بِمَعْنَى: الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَيْضًا: مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغِ، وَالسَّاعِدِ».)

* قَدْ اعْتَرَفَ بِصِحَّةِ: إِسْنَادِهِ، فَلَوْ أَنَّهُ حَاوَلَ يَوْمًا مَا، أَنْ يُحَقِّقَ هَذَا النَّصَّ الصَّحِيحَ، فِي نَفْسِهِ عَمَلِيًّا... وَذَلِكَ بِوَضْعِ الْيُمْنَى عَلَى الْكَفِّ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغِ، وَالسَّاعِدِ، دُونَ أَيِّ: تَكْلُفٍ.

(١) وَأَنْظُرْ: «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢١٨).

قُلْتُ: وَعَبَدُ السَّلَامِ الشُّوَيْعِرُ هَذَا، لَا يَهْمُهُ التَّفَقُّهُ عَنْ طَرِيقِ الْأَحَادِيثِ، وَالْآثَارِ، كَمَا تَبَيَّنَ مِنْ كَلَامِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَعَبَّرَهَا.

* بَلْ مُرَادُهُ التَّفَقُّهُ عَنْ طَرِيقِ تَقْلِيدِ الرَّجَالِ، لِأَنَّهُ يَخْشَى، أَنْ يُتْرَكَ مَذْهَبُهُ، وَرَأْيُهُ.

* لِذَلِكَ: رَأَى طَلَبَهُ الْعِلْمَ، أَنَّهُ لَمْ يُحَرِّرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.

* فَكَانَ هَمُّهُ تَخْرِيجَ مَا رَأَى مِنْ قَوْلِ، أَمَامِ الْعَامَّةِ الرَّهْبَانِ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً.

* لَوَجَدَ نَفْسَهُ قَدْ وَضَعَهُمَا عَلَى الصَّدْرِ، وَلَعَرَفَ أَنَّهُ يُخَالِفُهُ، وَهُوَ، وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِهِ: مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، حِينَ يَضَعُونَ أَيْدِيَهُمْ تَحْتَ السَّرَّةِ، وَقَرِيبًا مِنَ الْعَوْرَةِ.

* وَبِمَعْنَى حَدِيثِ: وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه، حَدِيثِ: سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَعَيْرُهُ.

* وَلَكِنَّ الرَّجُلَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ: لَا يَهْمُهُ التَّفَقُّهُ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ يَخْشَى مِنْهُ عَكْسَ مَذْهَبِهِ.

* لِذَلِكَ: يَرَاهُ النَّاسُ لَا يَهْتَمُّ بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ، فَضَلًّا عَنْ غَيْرِهَا، وَإِنَّمَا هُمُ التَّخْرِيجُ فَقَطْ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته الله فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ٢ ص ١٥٨): (وَالْحَدِيثُ: لَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمْ: قَالُوا: إِنَّ الْوَضْعَ يَكُونُ تَحْتَ الصَّدْرِ.

* وَالْحَدِيثُ: مُصْرَحٌ بِأَنَّ الْوَضْعَ عَلَى: «الصَّدْرِ»، وَكَذَلِكَ: حَدِيثُ طَاوُوسِ الْمُتَقَدِّمِ، وَلَا شَيْءَ فِي الْبَابِ: أَصَحَّ مِنْ حَدِيثِ: وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه الْمَذْكُورِ.

* وَهُوَ الْمُنَاسِبُ، لِمَا أَسْلَفْنَا مِنْ تَفْسِيرِ: عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الْكَوْثُرُ: ٢]؛ بِأَنَّ: «النَّحْرَ»، هُوَ وَضْعُ الْيُمْنَى عَلَى الشَّمَالِ، فِي مَحَلِّ النَّحْرِ، وَالصَّدْرِ). اهـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى رَوَايَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، مِنْ قَوْلِهِ، وَفَعَلِهِ، فِي كَيْفِيَّةِ وَضْعِ
 الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ، فَتَقُولُ عَنْهُ: «يَجْمَعُ الْيُمْنَى عَلَى
 كُوعِ الْيُسْرَى»، أَوْ: «بَعْضُهَا عَلَى الْكَفِّ، وَبَعْضُهَا عَلَى الذَّرَاعِ»، وَنَصٌّ: «عَلَى
 الرُّسْغِ وَالسَّاعِدِ»، فَيَقْبِضُ بِأَصَابِعِهِ عَلَى الرُّسْغِ، وَفَعَلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَتَقُولُ عَنْهُ:
 «تَحْتَ سُرَّتِهِ»، وَ: «فَوْقَ سُرَّتِهِ»، وَنَصٌّ أَيْضًا: «تَحْتَ صَدْرِهِ»، وَتَقُولُ عَنْهُ: «يُكْرَهُ
 وَضَعُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ»، وَنَصٌّ فِي مُسْنَدِهِ عَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ: «عَلَى صَدْرِهِ»،
 وَهِيَ الرُّوَايَةُ الْمُعْتَمَدَةُ عِنْدَهُ لِمُوَافَقَتِهَا فِعْلَ الرَّسُولِ ﷺ، فَيَجِبُ قَبُولُهَا فِي
 الشَّرْعِ^(١)، وَنَصٌّ عَلَى التَّأْخِذِ بِذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ آثَارِهِ فِي حَتِّهِ عَلَى التَّمَسُّكِ
 بِالسُّنَّةِ^(٢)، وَيُتْرَكُ مَا خَالَفَهَا مِمَّا أَفْتَى بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، لِأَنَّ ذَلِكَ التَّمَسُّكَ مِنْ
 أُصُولِ مَذْهَبِهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ، فَهُوَ الرَّجُوعُ إِلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَرِ وَكَفَى.

(١) قُلْتُ: وَفِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ، هِيَ السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ، وَقَدْ قَالَ بِهِذِهِ السُّنَّةِ: الْعَلَامَةُ
 الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَشَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَغَيْرُهُمَا، لِلْأَدَلَّةِ الثَّابِتَةِ فِي
 ذَلِكَ.

* فَعَلَى الْمُقَلَّدَةِ أَنْ يَتْرُكُوا: وَضْعَ الْيَدَيْنِ عَلَى السُّرَّةِ، أَوْ تَحْتَهَا فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّهَا رَوَايَاتٌ ضَعِيفَةٌ، لَا تَصِحُّ.
 * وَأَنْ يَعْمَلُوا بِالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ، فَيُؤَافِقُوا الرَّسُولَ ﷺ، لِأَنَّ هَذِهِ
 السُّنَّةَ مِنْ صِفَةِ صَلَاتِهِ ﷺ، إِذَا أَرَادُوا الْأَجْرَ فِي تَطْبِيقِ السُّنَّةِ، وَأَنْ يَتْرُكُوا آرَاءَهُمُ الْمُخَالَفَةَ لِلشَّرْعِ، وَإِلَّا وَقَعُوا
 فِي التَّعَصُّبِ الْمُنْهَى عَنْهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٢) قُلْتُ: وَجَمِيعُ الرُّوَايَاتِ، الَّتِي خَالَفَتْ: هَذِهِ الرُّوَايَةَ، هِيَ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي
 أُصُولِ مَذْهَبِهِ، لِأَنَّهَا صَدَرَتْ مِنْ اجْتِهَادَاتٍ، وَهِيَ قَابِلَةٌ لِلرَّدِّ، وَعَدَمِ قَبُولِهَا فِي الشَّرْعِ.

وَنَقَلَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفُرُوعِ» (ج ١ ص ٤١٢)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عِدَّةٌ رَوَايَاتٍ فِي مَسْأَلَةِ: وَضْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ أَعْلَاهُ، ثُمَّ قَالَ: (وَيُكْرَهُ وَضَعُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ؛ مَعَ أَنَّهُ: رَوَاهُ أَحْمَدُ). اهـ.

قُلْتُ: وَيُشِيرُ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، إِلَى صِحَّةِ رِوَايَةِ: «وَضَعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»، لِأَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، رَوَاهَا فِي «الْمُسْنَدِ»، فَهِيَ مَرْفُوعَةٌ مُسْنَدَةٌ عَلَى أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَهِيَ: أَقْوَى لِلْحَدِيثِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ، وَالتَّوَاضُعِ، وَالسَّكِينَةِ. (١)

وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ٣٣٥)؛ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، مِنْهَا: «وَضَعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ». قُلْتُ: وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ فِي الدِّينِ، لِمُوَافَقَتِهَا الرَّسُولَ ﷺ، وَالصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. * وَقَدْ نَهَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ تَقْلِيدِهِ؛ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ.

* وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ عِنْدَهُ، لِأَنَّهَا ثَبَّتَتْ فِي السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَهِيَ: «وَضَعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»، وَنَصَّ عَلَيْهَا فِي «مُسْنَدِهِ».

(١) قُلْتُ: وَيُشِيرُ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَيضًا، أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ، قَدْ نَسِيَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ، فَلَمْ يَعْمَلْ بِهَا، مِنْ قَوْلِهِ: «مَعَ أَنَّهُ: رَوَاهُ أَحْمَدُ»، كَمَا نَسِيَ غَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ: أَحَادِيثَ رَوَاهَا.

* وَالْمُهْمُ: فِي ذَلِكَ، أَنَّهُ مَا دَامَ ثَبَّتَتْ السُّنَّةُ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

فَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (مِنْ قِلَّةِ عِلْمِ الرَّجُلِ، أَنْ يُقَلِّدَ دِينَهُ

الرَّجَالِ).^(١)

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (مَنْ رَدَّ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ فَهُوَ عَلَى شَفَا

هَلَكَةٍ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٩٢)، وَابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْمَقْصَدِ

الْأَرْشَدِ» (١٣٦)، وَابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ٢ ص ١٥) وَالذَّهَبِيُّ فِي

«السِّيَرِ» (ج ١١ ص ٢٩٧) وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»، (ص ٢٤٩)،

وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٢٨٩)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «أُصُولِ الْإِعْتِقَادِ»،

(٧٣٣)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَعْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٢٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ

الْكُبْرَى» (٩٧) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٣٢).

قُلْتُ: إِنَّا نَتَّبِعُ، وَلَا نَبْتَدِعُ، وَنَقْتَدِي، وَلَا نَبْتَدِي، وَلَنْ نَضِلَّ مَا تَمَسَّكْنَا بِالْأَثَارِ.

قَالَ قَوَامُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٢٣٧): (أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ السُّنَّةَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَخَذَ الصَّحَابَةُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَخَذَ التَّابِعُونَ عَنِ

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

نَقَلَهُ عَنْهُ: ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي الْفَتَاوَى (ج ٢٠ ص ٢١٢)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٧٠).

الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ، ثُمَّ أَشَارَ الصَّحَابَةُ إِلَى التَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ). اهـ.

وَقَالَ قَوْمُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيُّ جَمَلُهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٣٦٤): (وَشِعَارُ أَهْلِ السُّنَّةِ اتِّبَاعُهُمُ السَّلَفَ الصَّالِحَ، وَتَرْكُهُمْ كُلَّ مَا هُوَ مُبْتَدَعٌ مُحَدَّثٌ). اهـ.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٢٧٧): قُلْتُ لِأَحْمَدَ: الْأَوْزَاعِيُّ هُوَ أَتْبَعٌ مِنْ مَالِكٍ؟ قَالَ: (لَا تُقَلِّدْ دِينَكَ أَحَدًا مِنْ هَؤُلَاءِ، مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فَخُذْ بِهِ، ثُمَّ التَّابِعِينَ بَعْدَ الرَّجُلِ فِيهِ مُخَيَّرٌ).^(١)

وَقَدْ فَرَّقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بَيْنَ التَّقْلِيدِ وَالِاتِّبَاعِ، فَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٤٧٦): سَمِعْتُ أَحْمَدَ، يَقُولُ: (الِاتِّبَاعُ: أَنْ يَتَّبِعَ الرَّجُلُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ هُوَ مِنْ بَعْدِ فِي التَّابِعِينَ مُخَيَّرٌ).^(٢)

قُلْتُ: يَعْنِي يَتَخَيَّرُ الدَّلِيلَ فِي أَقْوَالِهِمْ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الْأَحْكَامِ.
وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ جَمَلُهُ: (رَأَى الْأَوْزَاعِيَّ، وَرَأَى مَالِكًا، وَرَأَى سُفْيَانَ، وَرَأَى أَبِي حَنِيفَةَ، كُلَّهُ رَأَى، وَهُوَ عِنْدِي سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ فِي الْأَثَارِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

(١) وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامَ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٦٩)، وَالْفَلَّانِيُّ فِي «إِقْبَاطِ هِمَمِ أُولِي الْأَبْصَارِ» (ص ٣٦٠).

(٢) وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٣٢)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامَ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٦٩).

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١٠٨٢) مِنْ طَرِيقِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْفَضْلِ، قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ شَيْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٣٢).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٣٣٠): (وَأَحْمَدُ كَانَ مُعْتَدِلًا عَالِمًا بِالْأُمُورِ يُعْطِي كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «آفَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ١٧٨): (وَمِمَّنْ نَالَ مَرْتَبَةَ الْكَمَالِ: الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، فَإِنَّهُ قَرَأَ الْقُرْآنَ بِالْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَلَمْ يَتَشَاغَلْ بِالشَّوَادِ، وَسَمِعَ الْحَدِيثَ الْكَثِيرَ، وَأَوْغَلَ فِي مَعْرِفَةِ أَصُولِهِ، حَتَّى مَيَّرَ صَحِيحَهُ مِنْ سَقِيئِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْفَقْهِ حَتَّى صَارَ مُجْتَهِدًا ذَا مَذْهَبٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا تُقَلِّدُنِي، وَلَا تُقَلِّدْ مَالِكًا، وَلَا الشَّافِعِيَّ، وَلَا الْأَوْزَاعِيَّ، وَلَا الثَّوْرِيَّ، وَخُذْ مِنْ حَيْثُ أَخَذُوا).^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ١١٨): (هَذَا، وَهُمْ يُقَرُّونَ أَنَّ الْفُقَهَاءَ الَّذِينَ قَلَّدُوا مُبْطِلُونَ لِلتَّقْلِيدِ، وَأَنَّهُمْ نَهَوْا أَصْحَابَهُمْ عَنِ تَقْلِيدِهِمْ، وَكَانَ أَشَدَّهُمْ فِي ذَلِكَ الشَّافِعِيَّ فَإِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَلَغَ مِنَ التَّأَكِيدِ فِي اتِّبَاعِ صِحَاحِ الْأَثَارِ وَالْأَخْذِ بِمَا أَوْجَبَتْهُ

(١) أَنْتَرٌ صَحِيحٌ.

نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٦٩)، وَالْفُلَانِيُّ فِي «إِبْقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٣٦٠)، وَالِدَّهْلَوِيُّ فِي «الْإِنْصَافِ» (ص ٣٠٥).

الْحُجَّةُ، حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ غَيْرُهُ، وَتَبَرَّأَ مِنْ أَنْ يُقَلَّدَ جُمْلَةً، وَأَعْلَنَ بِذَلِكَ، نَفَعَ اللَّهُ بِهِ وَأَعْظَمَ أَجْرَهُ فَقَدْ كَانَ سَبَبًا إِلَى خَيْرٍ كَثِيرٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ عَنْهُ: (يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ إِذَا حَمَلَ نَفْسَهُ عَلَى الْفِتْيَا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالسُّنَنِ، عَالِمًا بِوُجُوهِ الْقُرْآنِ، عَالِمًا بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ، وَإِنَّمَا جَاءَ خِلَافٌ مَنْ خَالَفَ لِقَلَّةِ مَعْرِفَتِهِ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي السُّنَنِ، وَقَلَّةِ مَعْرِفَتِهِمْ بِصَحِيحِهَا مِنْ سَقِيمِهَا).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ: (لَا يَجُوزُ الْإِفْتَاءُ إِلَّا لِرَجُلٍ عَالِمٍ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ).^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: (يَنْبَغِي لِمَنْ أَفْتَى أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِقَوْلٍ مَنْ تَقَدَّمَ، وَإِلَّا فَلَا يُفْتَى).^(٣)

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٦) بِسَنَدِهِ إِلَى صَالِحٍ بِهِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي «الْعُدَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٥ ص ١٥٩٥)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْمُسَوِّدَةِ» (ص ٥١٥)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٢ ص ٨٣).

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي «الْعُدَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٥ ص ١٥٩٥)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْمُسَوِّدَةِ» (ص ٥١٥)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٢ ص ٨٤).

(٣) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: فَالْأَيُّمَةُ الْفُقَهَاءُ، هُمْ مُبْطَلُونَ لِلتَّقْلِيدِ، وَأَنْتَهُمْ: نَهَوُا أَصْحَابَهُمْ عَنْ تَقْلِيدِهِمْ فِي الدِّينِ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي خِلَافَ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَعُوا مَا قُلْتُ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (فَاتَّبِعُوهَا وَلَا تَلْتَفِتُوا إِلَيَّ قَوْلِ أَحَدٍ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّقَةِ» (ج ١ ص ٣٨٩)، وَفِي «مَسْأَلَةِ الْإِحْتِجَاجِ بِالشَّافِعِيِّ» (ص ٤١)، وَالْفَلَانِيُّ فِي «إِقْبَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٣٣٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (٢٤٩)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢١٧)، وَفِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَفِي «الْإِعْتِقَادِ» (ص ٣٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٧)، وَأَبُو شَامَةَ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٠٩)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٣ ص ٤٧)، وَابْنُ الصَّلَاحِ فِي «أَدَبِ الْمُفْتِي» (ص ١١٧)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٤٩٧)، وَأَبُو الْفَضْلِ الْمُقْرِي فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ص ٨٢)، وَمُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٠٣)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.

وَقَلَّ عَنْهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي «الْعُدَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٥ ص ١٥٩٥)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْمُسَوِّدَةِ» (ص ٥١٥)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٢ ص ٨٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠ ص ٣٤)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَوَالِي التَّائِسِ» (ص ٦٣)، وَالنَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ١ ص ٦٣)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٤ ص ٤٥)، وَالسُّبْكِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١٦١).

يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلًا وَأَثَبْتَهُ، وَنَقَلَهُ أَصْحَابُهُ عَنْهُ، ثُمَّ صَحَّ الْحَدِيثُ بِخِلَافِهِ، فَإِنَّا نَقُولُ: مَذْهَبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ، دُونَ مَا نُقِلَ عَنْهُ.^(١)

* وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّغْلِيْقِ عَلَى مُقَدِّمَةِ الْمَجْمُوعِ» (ص ٣٧٠): (قَوْلُ الشَّافِعِيِّ: هُوَ كَقَوْلِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَإِنَّهُ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَجَبَ أَنْ يُطْرَحَ قَوْلُ مَنْ خَالَفَهُ، وَيُؤْخَذَ بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ). اهـ

قُلْتُ: فَهَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي اتِّبَاعِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ»

[الْقَمَرُ: ١٥].

قُلْتُ: وَهَذَا لِسَانُ حَالِ كُلِّ إِمَامٍ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، مِنْ سَابِقٍ وَلَا حَقِّ.

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّغْلِيْقِ عَلَى مُقَدِّمَةِ الْمَجْمُوعِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٣٧٠ وَ ٣٧١).

قَالَ الْحَافِظُ الْحَطِيبُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَسْأَلَةِ الْإِحْتِجَاجِ بِالشَّافِعِيِّ» (ص ٤١): (وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا تَعْظِيمًا لِلْأَثَرِ، وَحَثًّا عَلَى التَّمَسُّكِ بِالسُّنَنِ). اهـ
 وَعَنِ الْحَمِيدِيِّ قَالَ: ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ يَوْمًا حَدِيثًا؛ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَنْتَقُولُ بِهِ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ فَاضْطَرَبَ، وَقَالَ: (يَا هَذَا أَرَأَيْتَنِي نَصْرَانِيًّا، أَرَأَيْتَنِي خَارِجًا مِنَ الْكَنِيسَةِ، أَرَأَيْتَ فِي وَسْطِي زُنَارًا^(١))، أُرَوِي حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَقُولُ بِهِ!).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ١٧٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٦)، وَفِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ١ ص ١٧٣)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ٨٨٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْمَقْدِسِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْأَيُّمَةِ الْأَرْبَعَةِ» (ص ١١٤)، وَالْفَلَانِيُّ فِي «إِبْقَاطِ هَمَمِ أُولِي الْأَبْصَارِ» (ص ٣٤١) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الْحَمِيدِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «مِفْتَاحِ الْجَنَّةِ» (ص ١٦)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠ ص ٣٤)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٤ ص ٤٦).

(١) الزُّنَارُ: مَا عَلَى وَسْطِ الْمَجُوسِيِّ، وَالنَّصْرَانِيِّ، وَكَذَلِكَ مَا يَلْبَسُهُ الذَّمِّيُّ بِشِدَّةِ عَلَى وَسْطِهِ.

أَنْظَرُ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٤ ص ٣٣٠).

فِي هَذَا الْأَثَرِ الْجَمِيلِ: رَدُّ وَاضِحٌ عَلَى الْمُقَلِّدَةِ الَّذِينَ يُقَلِّدُونَ إِمَامًا مُعَيَّنًا، أَوْ مَذَهَبًا مُعَيَّنًا، وَإِذَا أَنَّهُمُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْرَضُوا عَنْهُ، وَقَالُوا: نَحْنُ عَلَى مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ، أَوْ عَلَى مَذَهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهَكَذَا.

* فَهَذَا هُوَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ يَضْطَرُّ وَيَسْتَعْرِبُ وَيَسْتَنْكِرُ مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي سَأَلَهُ: هَلْ تَأْخُذُ بِالْحَدِيثِ الَّذِي تَرَوِيهِ؟

وَأَنْظُرُ: يَا أَخَا الْإِسْلَامِ كَيْفَ كَانَ رَدُّ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، فَقَدْ شَبَّهَ الَّذِي يَدْعُ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَأْخُذُ بِهِ بِالنَّصْرَانِيِّ، وَالذَّمِيِّ الْكَافِرِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وَهَذَا مُصَدِّقٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ

أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النُّور: ٦٢].^(١)

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَصْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهُوَ قَوْلُهُ وَمَذَهَبُهُ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ يَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ).^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا صَحَّ خَبْرٌ يُخَالِفُ مَذَهَبِي، فَاتَّبِعُوهُ، وَاعْلَمُوا أَنَّهُ

مَذَهَبِي).^(٣)

(١) أَنْظُرُ: «الْأَثَارُ الصَّحِيحَةُ» لِلدَّانِي (ج ١ ص ٢٥).

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِنْتِقَاءِ فِي فَصَائِلِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءِ» (ص ١٣٦).

(٣) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

نَقَلَهُ عَنْهُ الْجُوَيْنِيُّ فِي «نَهَايَةِ الْمَطْلَبِ» (ج ٤ ص ٢٦٠).

قُلْتُ: مَذْهَبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مَا وَافَقَ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٣٣٠): (وَمَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ، وَاجْتِهَادُهُ فِي اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَاجْتِهَادُهُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ يُخَالِفُ ذَلِكَ كَثِيرٌ جِدًّا، وَهُوَ كَانَ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحِجَازِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ١١٨): (أَنَّ الْفُقَهَاءَ الَّذِينَ قُلِدُوا مُبْطِلُونَ لِلتَّقْلِيدِ، وَأَنْهُمْ قَدْ نَهَوْا أَصْحَابَهُمْ عَنِ تَقْلِيدِهِمْ، وَكَانَ أَشَدَّهُمْ فِي ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ، فَإِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَلَغَ مِنَ التَّأَكُّيدِ فِي اتِّبَاعِ صِحَاحِ الْأَنْبَاءِ، وَالْأَخْذِ بِمَا أَوْجَبَتْهُ الْحُجَّةُ، حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ غَيْرُهُ، وَتَبَرَّأَ مِنْ أَنْ يُقَلَّدَ جُمْلَةً وَأَعْلَنَ بِذَلِكَ، نَفَعَ اللَّهُ بِهِ وَأَعْظَمَ أَجْرَهُ، فَلَقَدْ كَانَ سَبَبًا إِلَى خَيْرٍ كَثِيرٍ). اهـ

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٦٤].

وَعَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (فَذَكَرَ اللَّهُ الْكِتَابَ، وَهُوَ: «الْقُرْآنُ» وَذَكَرَ الْحِكْمَةَ، فَسَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ، يَقُولُ: الْحِكْمَةُ: «سُنَّةُ» رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

أَثَرُ صَحِيحٌ

(١) وَأَنْظُرِ: «الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ٦٣).

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٦٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَكَلَامُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ هَذَا فِي كِتَابِهِ: «الرَّسَالَةُ» (ص ٢٥٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِذَا وَجَدْتُمْ سُنَّةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِلَافَ قَوْلِي فَخُذُوا بِالسُّنَّةِ وَدَعُوا قَوْلِي فَإِنِّي أَقُولُ بِهَا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «أَدَبِ الْإِمْلَاءِ وَالِاسْتِمْلَاءِ» (٣٢١)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٩)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠ ص ٧٧) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ الشَّافِعِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ فِي «خُطْبَةِ الْكِتَابِ الْمُؤَمَّلِ» (ص ٢١٨)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٤ ص ٤٥).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِذَا صَحَّ لَكُمْ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخُذُوا بِهِ وَدَعُوا قَوْلِي).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٤٩٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ خَزِيمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُرَنْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ فِي «خُطْبَةِ الْكِتَابِ الْمُؤَمَّلِ» (ص ٧٨).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٤٩٨): (وَلِلشَّافِعِيِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي كَثْرَةِ عِنَايَتِهِ بِالسُّنَنِ، وَجَمْعِهِ لَهَا، وَتَفَقُّهِ فِيهَا، وَذَبِّهِ عَنْ حَرَمِهَا، وَقَمْعِهِ مَنْ خَالَفَهَا). اهـ

قُلْتُ: فَلَا عُدْرَ لِأَحَدٍ بَعْدَ السُّنَّةِ فِي ضَلَالَةٍ رَكِبَهَا حَسِبَهَا هُدًى، وَلَا فِي هُدًى

تَرَكَهُ حَسِبَهُ ضَلَالَةً، وَقَدْ بَيَّنَّتِ الْأُمُورُ، وَثَبَّتِ الْحُجَّةُ، وَانْقَطَعَ الْعُدْرُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٣ ص ٥٣٨): (أَنَّهُمْ - يَعْنِي:

الصَّحَابَةَ - لَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ مَا يَعْرِفُونَ مِنَ السُّنَّةِ تَقْلِيدًا لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ: كَمَا تَفَعَّلَهُ فِرْقَةُ التَّقْلِيدِ، بَلْ مَنْ تَأَمَّلَ سِيرَةَ الْقَوْمِ رَأَى أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا ظَهَرَتْ لَهُمُ السُّنَّةُ لَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَقَدْ ضَلَّ مَنْ تَرَكَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَوْلِ مَنْ

بَعْدَهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ

الْقَاسِمِ الْمِيَانِجِيِّ حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَتْحِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ، نَا بَحْرٌ، نَا الشَّافِعِيُّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (كُلُّ مَا قُلْتُ: وَكَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَ قَوْلِي مِمَّا يَصِحُّ فَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ: أَوْلَى وَلَا تُقَلِّدُونِي).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (٦٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٠٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٤٥٤)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ حَرَمَلَةَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الشَّافِعِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١

ص ٣١).

وَذَكَرَهُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ٢١٨)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٤ ص ٤٥)، وَالْفَلَّانِيُّ فِي «إِيقَاطِ هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٢٠٥ وَ ٣٤٠).

قُلْتُ: فَقَدْ وَضَحَ لَكَ مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ أَنَّهُ مَتَى جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثٌ ثَابِتٌ؛ فَوَاجِبُ الْمَصِيرِ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ حُكْمٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا

يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥].

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَمَّلِ» (ص ١٣٥) فِي هَذِهِ الْآيَةِ:

(فَنَفَى تَعَالَى الْإِيمَانَ عَمَّنْ لَمْ يُحَكِّمْ رَسُولَهُ ﷺ فِيمَا وَقَعَ التَّنَازُعُ فِيهِ، وَلَمْ يُسَلِّمْ

لِقَضَائِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ مُجَاهِدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الْحَجْرُ:

[٤١]، قَالَ: (الْحَقُّ يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَيْهِ طَرِيقُهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» تَعْلِيْقًا (ج ٤ ص ١٧٣٦)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ

الْبَيَانِ» (ج ١٤ ص ٣٣)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ٢٢٦٤)، وَآدَمُ

ابْنُ أَبِي إِيَاسٍ فِي «تَفْسِيرِ مُجَاهِدٍ» (ص ٤١٦).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ أَبِي ثَوْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: (كُلُّ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

فَهُوَ قَوْلِي، وَإِنْ لَمْ تَسْمَعُوهُ مِنِّي).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ص ٩٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي

الْمَقْدِسِيِّ فِي «مَنَاقِبِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ» (ص ١١٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠

ص ٣٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥١ ص ٣٩٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُحَمَّدٍ

الْبُسْتِيِّ السَّجِسْتَانِيِّ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ، عَنْ أَبِي ثَوْرٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ١٠ ص ٢٥٣ وَ ٢٥٤)، وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ

فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» (ج ١ ص ٣١).

قُلْتُ: وَمَنْ خَالَفَ مَا قُلْتُ فَقَدْ جَمَعَ الْجَهْلَ بِالسُّنَّةِ، وَالْخَطَأَ فِي الْكَلَامِ فِيمَا

يَجْهَلُ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْقَوَاعِدِ النُّورَانِيَّةِ» (ص ٧١): (وَإِنَّمَا يَكُونُ اجْتِهَادُ الرَّأْيِ فِيمَا لَمْ تَمْضِ بِهِ سُنَّةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْمَدَ إِلَى شَيْءٍ مَضَتْ بِهِ سُنَّةٌ فَيَرُدُّهُ بِالرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِبْطَالِ الْإِسْتِحْسَانِ» (ص ٤٣): (فَمَنْ خَالَفَ نَصَّ كِتَابٍ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، أَوْ سُنَّةَ قَائِمَةٍ، فَلَا يَجِلُّ لَهُ الْخِلَافُ، وَلَا أَحْسَبُهُ يَجِلُّ لَهُ خِلَافَ جَمَاعَةِ النَّاسِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْجَوَابِ الْبَاهِرِ» (ص ٣٧): (فَإِذَا بَيَّنَّتْ لَهُ السُّنَّةُ لَمْ يَجْزُ لَهُ مُخَالَفَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا التَّعَبُّدُ بِمَا نَهَى عَنْهُ). اهـ
وَعَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: (لَا تَدْعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا أَبَدًا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٢)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَوَالِي التَّنْبِيهِ» (ص ٦٣) مِنْ طَرِيقِ الْأَصَمِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ بِهِ. وَهَذَا الْأَثَرُ فِي «الْأَمِّ» (ج ٧ ص ١٩٨) لِلشَّافِعِيِّ.
وَذَكَرَهُ أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ فِي «خُطْبَةِ الْكِتَابِ الْمُؤَمَّلِ» (٥٧)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ» (ج ٤ ص ٤٥).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «اخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ» (ص ١٩٢): (إِذَا ثَبَتَ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اسْتُعْنِيَ بِهِ عَمَّنْ سِوَاهُ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «اِخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ» (ص ١٩٣):
 (فَمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْلَىٰ عِنْدَنَا أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ).
 وَعَنِ الْإِمَامِ ابْنِ خُزَيْمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (لَيْسَ لِأَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلٌ إِذَا صَحَّ
 الْخَبْرُ عَنْهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ فِي «السَّمَاعِ» (ق / ٣ / ط)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ
 الْحَدِيثِ» (ص ٨٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَىٰ عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٣٨)،
 وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٦).
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْفُلَانِيُّ فِي «إِيقَاطِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٧٤).

وَعَنِ الْإِمَامِ مُجَاهِدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ، وَيُتْرَكُ مِنْ قَوْلِهِ
 إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَىٰ عِلْمِ السُّنَنِ» (ص ١٠٧)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي
 «الْإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ١٧٩)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (ج ٣ ص ٣٠٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ
 فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٩١) وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ١٧٦).
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْفُلَانِيُّ فِي «إِقَاطِ أُولِي الْأَبْصَارِ» (ص ٧٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (مِنْ قَلَّةِ عِلْمِ الرَّجُلِ أَنْ يُقَلِّدَ دِينَهُ الرَّجَالَ).^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ

الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٦].

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ١ ص ٨٦)، فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ

الآيَةِ: (فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَخْتَارَ بَعْدَ قَضَائِهِ، وَقَضَاءِ رَسُولِهِ، وَمَنْ تَخَيَّرَ

بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١١٤٠):

(وَاعْلَمْ يَا أَخِي أَنَّ السُّنَنَ وَالْقُرْآنَ هُمَا أَصْلُ الرَّأْيِ وَالْعِيَارُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ الرَّأْيُ بِالْعِيَارِ

عَلَى السُّنَّةِ بَلِ السُّنَّةُ عِيَارٌ عَلَيْهِ، وَمَنْ جَهَلَ الْأَصْلَ لَمْ يُصِبِ الْفِرْعَ أَبَدًا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفُتَاوَى» (ج ٢٦ ص ٢٠٢): (وَلَيْسَ

لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النِّزَاعِ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ

مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ أَقْوَالَ

الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ). اهـ.

(١) أَنْرُ صَحِيحٌ.

نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفُتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٢١٢)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٧٠).

قُلْتُ: وَمَا كَثُرَتِ الْبِدْعُ وَالْأَهْوَاءُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ وَفَشَتْ إِلَّا بِتَقْدِيمِ الْعُقُولِ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، فَتَشَعَّبَتْ بِهِمُ الطَّرِيقُ، وَصَارُوا مُخْتَلِفِينَ فِي الْكِتَابِ مُخَالِفِينَ لِلْكِتَابِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٦ ص ٨٣): (فَالْبِدْعُ تَكُونُ فِي أَوَّلِهَا شِبْرًا ثُمَّ تَكْثُرُ فِي الْإِتِّبَاعِ حَتَّى تَصِيرَ أَذْرَعًا، وَأَمْيَالًا، وَفَرَاسِخًا). اهـ
وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَمْ يَكُنْ مِنْ فُتْيَا النَّاسِ أَنْ يُقَالَ: لِمَ قُلْتَ هَذَا؟ كَانُوا يَكْتُمُونَ بِالرَّوَايَةِ، وَيَرِضُونَ بِهَا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٦٢٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ .بهـ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فِي «الْجَامِعِ» (ص ١٤٨).

وَقَالَ أَشْهَبُ: سَمِعْتُ مَالِكًا رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: (مَا الْحَقُّ إِلَّا وَاحِدٌ، قَوْلَانِ مُخْتَلِفَانِ لَا

يَكُونَانِ صَوَابًا جَمِيعًا، مَا الْحَقُّ وَالصَّوَابُ إِلَّا وَاحِدٌ.

قَالَ أَشْهَبُ: وَبِهِ يَقُولُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ.^(١)

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ أَشْهَبُ: سِئِلَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:
(خَطَأً وَصَوَابٌ فَاَنْظُرْ فِي ذَلِكَ).^(١) يَعْنِي: فِي الدَّلِيلِ.

وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: سِئِلَ مَالِكُ بْنُ أَحْمَدَ بِحَدِيثَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ حَدَّثَ بِهِمَا ثِقَّةٌ
عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَتْرَاهُ مِنْ ذَلِكَ فِي سَعَةِ؟ فَقَالَ: (لَا وَاللَّهِ حَتَّى يُصِيبَ الْحَقُّ،
وَمَا الْحَقُّ إِلَّا وَاحِدٌ، قَوْلَانِ مُخْتَلِفَانِ يَكُونَانِ صَوَابًا جَمِيعًا، وَمَا الْحَقُّ وَالصَّوَابُ إِلَّا
فِي وَاحِدٍ).^(٢)

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٢٢)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ»
(ص ٤٠٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ٧٥).

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي نَصْرٍ فِي «جَدْوَةِ الْمُقْتَبَسِ فِي ذِكْرِ تَارِيخِ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ» (ج ١ ص ١٤٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ
فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٠٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ» (ص ٤٠٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٠٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ»
(ص ٤٠٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٥ ص ٧٥)، وَالْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي «تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ»

(ج ١ ص ١٩٢).

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (مُحْطَىٌّ وَمُصِيبٌ فَعَلَيْكَ بِالْاجْتِهَادِ).^(١) يَعْنِي: فِي تَتَبُّعِ الدَّلِيلِ، وَمَعْرِفَتِهِ وَالْأَخْذِ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ، سَمِعْتُ مَالِكًا وَاللَيْثَ، يَقُولَانِ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا قَالَ نَاسٌ: (فِيهِ تَوْسِعَةٌ لَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ خَطَأٌ وَصَوَابٌ).^(٢) قُلْتُ: هَذِهِ عِبَارَةٌ عِلْمِيَّةٌ صَدَرَتْ مِنْ إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي زَمَانِهِ مِمَّنْ تَلَقَّى الْعِلْمَ مِنَ التَّابِعِينَ الَّذِينَ أَخَذُوهُ عَنِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ إِمَامٌ عَالِمٌ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٢٢): (الْإِخْتِلَافُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ أَحَدٍ عِلْمْتُهُ مِنْ فُقَهَاءِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَنْ لَا بَصَرَ لَهُ وَلَا مَعْرِفَةَ عِنْدَهُ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِهِ). اهـ

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٠٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَىٰ فَهْمِ الْخِصَالِ» (ص ٤٠٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي «آدَابِ الْمُفْتِي» (ص ١٢٥).

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٠٦)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِيصَالِ إِلَىٰ فَهْمِ الْخِصَالِ» (ص ٤٠٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٨٠):
 وَالْوَاجِبُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ طَلْبُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ
 عَلَى الْأُصُولِ عَلَى الصَّوَابِ مِنْهَا، وَذَلِكَ لَا يُعْدَمُ. اهـ
 قُلْتُ: فَعَلَى النَّظَرِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ أَنْ يَخْتَارَ الْقَوْلَ الَّذِي يَرْجِّحُهُ الدَّلِيلُ
 بَعْضُ النَّظَرِ عَنِ طَبِيعَةِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ حَيْثُ الْيُسْرُ وَالْعِلْظَةُ، وَكَيْسَ وَجُودُ الْخِلَافِ
 بِمُسَوِّغٍ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ بِأَيِّ الْقَوْلَيْنِ شَاءَ دُونَ نَظَرٍ وَتَثْبُتٍ. ^(١)
 * وَالْوَاجِبُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ طَلْبُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَذَلِكَ لَا
 يُعْدَمُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

وَعَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عِيسَى قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ رحمته: يَعْيبُ الْجِدَالَ ^(٢) فِي
 الدِّينِ، وَيَقُولُ: (كُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ أَرَدْنَا أَنْ نَرُدَّ مَا جَاءَ بِهِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ، تَرَكْنَا مَا نَزَلَ بِهِ
 جَبْرِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِجِدَالِهِ). ^(٣)

(١) أَنْظَرُ: «رَجَرَ السُّفَهَاءُ عَنِ تَتَبِعِ رُحْصِ الْفُقَهَاءِ» لِلدَّوْسِرِيِّ (ص ٣٦)، وَ«الْإِسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١
 ص ١٨٨)، وَ«بَيَانِ الدَّلِيلِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ٣٠٥)، وَ«الْمُؤَافَقَاتُ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٤ ص ٩٠)، وَ (ج ٥ ص ١٣٤)،
 وَ«أَعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٥ ص ٢٣٦ وَ ٢٣٧)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٦ ص ٨٨٣).

(٢) الْمَذْهَبِيُّونَ يُجَادِلُونَ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَالْإِمَامُ مَالِكٌ يَنْهَى عَنِ الْجِدَالِ فِي الدِّينِ، فَأَيْنَ أَتْبَاعُ الْأُمَّةِ؟!
 فَسَبَّحَانَ اللَّهَ الْعَظِيمِ.

(٣) قُلْتُ: فَتَرَكُ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ لِهَذَا الْمُتَعَصِّبِ لِمَذْهَبِهِ: «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ» [ص: ٥].

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٦ ص ٣٢٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْعِلَالِ» (١٥٨٥)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «شَرْفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٣)، وَفِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (٦٠٢)، وَابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ١ ص ٢٣٦)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ٢ ص ٤٥٤)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (ج ٢ ص ٦٧٠)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «الاعْتِقَادِ» (ج ١ ص ١٤٤)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٨ ص ٨٨)، وَفِي «الْعُلُوِّ» (ص ١٠٣)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (٥٨٢)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذِمِّ الْكَلَامِ» (ج ٥ ص ٦٨)، وَالسَّجَزِيُّ فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٢٣٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ١٢٨)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيْمَانِ» (٨١٣١) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنِ حَاتِمِ بْنِ بَرِيْعٍ، وَأَبِي بَكْرٍ الْأَعْيَنِ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ كُلُّهُمْ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عِيسَى بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الصُّغْرَى» (ص ٨١)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «تَذَكُّرَةِ الْحُفَّاظِ» (ج ١ ص ٢٠٨).

قُلْتُ: هَذَا مَا قَلَّدَ فِيهِ: عَبْدُ السَّلَامِ الشُّوَيْعِرِيُّ، حَيْثُ جَعَلَ تَخْيِيرَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي مَوْضِعِ الْوَضْعِ: دَلِيلًا، عَلَى أَنَّ: «وَضَعَهُمَا عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»، لَمْ يَثْبُتْ فِي السُّنَنِ، وَأَنَّهُ يَكْرَهُ: «وَضَعَهُمَا عَلَى الصَّدْرِ».

* وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ: عَبْدُ السَّلَامِ الشُّوَيْعِرِيُّ، خِلَافُ السُّنَنِ، وَنَقَلَهُ وَلَمْ يَنْقُدْهُ.

* بَلِ اعْتَمَدَهُ، وَقَوَّاهُ، وَغَمَزَ بِهِ أَهْلَ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِسُنَّةِ: «وَضَعَ الْيَدِ

الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فَوْقَ الصَّدْرِ فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ». (١)

* وَعَبْدُ السَّلَامِ الشُّوَيْعِرُ، يَعْلَمُ: أَنَّ الَّذِينَ عَمَلُوا بِهَذِهِ السُّنَّةِ، هُمْ: عُلَمَاءُ كِبَارٍ فِي

هَذَا الْعَصْرِ؛ مِنْهُمْ: الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ، وَالْعَلَمَةُ شَيْخُنَا ابْنُ عَثِيمِينَ،

وَالْعَلَمَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ. (٢)

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ١ ص ٢١٨):

(وَمِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُورَدَ فِي هَذَا الْبَابِ: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَحَدِيثُ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ،

وَلَفْظُهُ: «وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغِ، وَالسَّاعِدِ».

وَلَفْظُ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى

عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ».

فَإِنْ قُلْتَ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثَيْنِ بَيَانٌ مَوْضِعِ الْوَضْعِ.

قُلْتَ: ذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي الْمَعْنَى؛ فَإِنَّكَ إِذَا أَخَذْتَ تُطَبِّقُ مَا جَاءَ فِيهِمَا مِنَ الْمَعْنَى؛

فَإِنَّكَ سَتَجِدُ نَفْسَكَ مَدْفُوعًا إِلَى أَنْ تَضَعَهُمَا عَلَى صَدْرِكَ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، وَذَلِكَ يَنْشَأُ

مِنْ وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْكَفِّ، وَالرُّسْغِ، وَالذَّرَاعِ الْيُسْرَى، فَجَرَّبَ مَا قُلْتَهُ لَكَ

تَجِدُهُ صَوَابًا.

(١) فَهَوَ: مَاذَا يُرِيدُ فِي إِثَارَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَغَمَزَهَا بِالْكَرَاهَةِ أَمَامَ الْعَامَّةِ الرَّهْبَانِ؟

(٢) وَأَنْظَرُ: «تُحَفَّةُ الْإِخْوَانِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ص ٨٢)، وَ«الشَّرْحُ الْمُتَمِّعُ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ٣ ص ٤٦)،

وَ«صِفَةُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢١٤ و ٢١٥).

* فَتَبَّتْ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ السُّنَّةَ: وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ. (١) اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعَنَيْمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشَّرْحِ الْمُتَمِّعِ» (ج ٣

ص ٣٧): (لَكِنَّ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الَّذِي فِي الْبُخَارِيِّ: ظَاهِرُهُ يُؤَيِّدُ، أَنَّ الْوَضْعَ يَكُونُ عَلَى الصَّدْرِ). اهـ.

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى التَّطْبِيقِيَّةِ؛ لِهَذِهِ السُّنَّةِ، وَهُوَ أَنَّ الصَّحَابَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَمَرُوا أَنْ يَضَعُوا الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى الذَّرَاعِ الْأَيْسَرِ.

* وَهَذَا يَتَطَلَّبُ، وَيَجْعَلُكَ: تَضَعُهُمَا عَلَى الصَّدْرِ تِلْقَائِيًّا، وَلَا بُدَّ: لِأَنَّكَ إِذَا

طَبَّقْتَ هَذِهِ السُّنَّةَ، فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الذَّرَاعِ، فَسَوْفَ تَرْتَفِعُ يَدُكَ إِلَى الْأَعْلَى، وَأَنْتَ مُضْطَرٌّ إِلَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا؛ أَيُّ مَكَانٍ إِلَّا فَوْقَ الصَّدْرِ.

* بِمَعْنَى: أَنَّكَ سَتَجِدُ نَفْسَكَ مُضْطَرًّا إِلَى وَضْعِهِمَا عَلَى صَدْرِكَ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ،

لِأَنَّ هَذَا الْوَضْعَ يَقْتَضِي وَضْعَهُمَا عَلَى الصَّدْرِ، وَلَا بُدَّ. (٢)

(١) لَمْ يَرُقْ هَذَا الْكَلَامُ لِهَذَا الْمُقْلَدِ، وَلَوْ عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُ نَقَلَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ بَضَعُ فَوْقَ السُّرَّةِ، أَوْ عَلَيْهَا، أَوْ تَحْتَهَا، وَأَنَّهُ بَكَرَهُ. وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ، مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ ذَلِكَ، خِلَافُ السُّنَّةِ.

* وَأَسْتَعْرَبُ مِنْهُ، كَيْفَ مَرَّ عَلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِدُونِ أَنْ يُعْرَجَ عَلَيْهِ، بِأَدْنَى تَعْلِيْقِي، وَهُوَ قَدْ أَطْلَعَ

عَلَى الْأَدَلَّةِ، وَعَلَى الْأَقْوَالِ الْأُخْرَى، لِأَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «صِفَةَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢١٨).

قُلْتُ: وَعَبَدَ السَّلَامَ الشُّوْبَعِيُّ هَذَا، لَا يَهْمُهُ التَّفَقُّهُ عَنِ طَرِيقِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَنْبَارِ، كَمَا تَبَيَّنَ مِنْ كَلَامِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَغَيْرِهَا.

* بَلْ مُرَادُهُ التَّفَقُّهُ عَنِ طَرِيقِ تَقْلِيدِ الرَّجَالِ، لِأَنَّهُ يَخْشَى، أَنْ يُتْرَكَ مَذْهَبُهُ، وَرَأْيُهُ.

* لِذَلِكَ: رَأَى طَلَبَةَ الْعِلْمِ، أَنَّهُ لَمْ يُحَرِّرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ١ ص ٢٢١)،
 وَهُوَ يُرَدُّ عَلَى مُقَلِّدٍ: (وَتَمَّةٌ حَدِيثٌ رَابِعٌ: مِنْ حَدِيثِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَعْلَهُ الْمُؤَمِّي
 إِلَيْهِ: بِالشُّذُودِ، وَلَكِنَّهُ تَعَامَى عَنْ كَوْنِهِ؛ بِمَعْنَى: الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ، عَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَيْضًا: مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغِ،
 وَالسَّاعِدِ».

* قَدْ اعْتَرَفَ بِصِحَّةِ: إِسْنَادِهِ، فَلَوْ أَنَّهُ حَاوَلَ يَوْمًا مَا، أَنْ يُحَقِّقَ هَذَا النَّصَّ
 الصَّحِيحَ، فِي نَفْسِهِ عَمَلِيًّا... وَذَلِكَ بِوَضْعِ الْيُمْنَى عَلَى الْكَفِّ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغِ،
 وَالسَّاعِدِ، دُونَ أَيِّ تَكْلُفٍ.

* لَوْ جَدَّ نَفْسَهُ قَدْ وَضَعَهُمَا عَلَى الصَّدْرِ، وَاعْتَرَفَ أَنَّهُ يُخَالِفُهُ، وَهُوَ وَمَنْ عَلَى
 شَاكِلَتِهِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، حِينَ يَضَعُونَ أَيْدِيَهُمْ تَحْتَ السَّرَّةِ، وَقَرِيبًا مِنَ الْعَوْرَةِ.

* وَبِمَعْنَى حَدِيثِ: وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدِيثِ: سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ
 النَّاسُ يُؤَمَّرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ». رَوَاهُ
 الْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُ.

* وَلَكِنَّ الرَّجُلَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ: لَا يَهْمُهُ التَّفَقُّهُ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ يَخْشَى مِنْهُ عَكْسَ
 مَذْهَبِهِ.

* لِذَلِكَ: يَرَاهُ النَّاسُ لَا يَهْتَمُّ بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ، فَضَلًّا عَنْ غَيْرِهَا، وَإِنَّمَا
 هَمُّهُ التَّخْرِيجُ فَقَطْ. اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ٢ ص ١٥٨): (وَالْحَدِيثُ:

لَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَمْ: قَالُوا: إِنَّ الْوَضْعَ يَكُونُ تَحْتَ الصَّدْرِ.

* وَالْحَدِيثُ: مُصَرِّحٌ بِأَنَّ الْوَضْعَ عَلَى: «الصَّدْرِ»، وَكَذَلِكَ: حَدِيثُ طَاوُوسَ

الْمُتَقَدِّمِ، وَلَا شَيْءَ فِي الْبَابِ: أَصَحَّ مِنْ حَدِيثِ: وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَذْكُورِ.

* وَهُوَ الْمُنَاسِبُ، لِمَا أَسْلَفْنَا مِنْ تَفْسِيرِ: عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَابْنِ

عَبَّاسٍ رَحِمَهُمَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الْكَوْثُرُ: ٢]؛ بِأَنَّ: «النَّحْرَ»، هُوَ

وَضْعُ الْيَمَنِ عَلَى الشَّمَالِ، فِي مَحَلِّ النَّحْرِ، وَالصَّدْرِ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مِنْ أَصُولِ مَذَهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: النَّهْيَ عَنِ الْخَوْضِ فِي الْإِفْتَاءِ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، بِالرَّأْيِ الْمَذْمُومِ، بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَقَدْ اقْتَدَى الْحَنَابِلَةُ بِالْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَتَهُوا عَنِ الْخَوْضِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، بِغَيْرِ عِلْمٍ، بِالْإِجْتِهَادِ الْمَذْمُومِ، الَّذِي يُقَالُ بِهِ بِدُونِ دَلِيلٍ فِي الشَّرْعِ، وَقَدْ خَالَفَ هَذَا الْأَصْلَ: عَبْدُ السَّلَامِ الشُّوَيْعِرُ، وَكَمْ يَرَبُوضِعُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فَوْقَ الصَّدْرِ أَثْنَاءَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ أَفْتَى بِذَلِكَ عَنْ رَأْيٍ، وَيَتَّقِلِيدٍ، دُونَ دَلِيلٍ مِنَ السُّنَّةِ، وَيَغْيِرُ فِقْهَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّ مَذَهَبَ الْحَنَابِلَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هُوَ الْمَنْعُ فِي الْخَوْضِ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، بِمَجَرَّدِ الرَّأْيِ، وَالْإِجْتِهَادِ، وَبِدُونِ عِلْمٍ نَافِعٍ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ. * وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَدْ اشْتَهَرَ لَدَى أَهْلِ الْعِلْمِ، مُحَدَّثًا وَفَقِيهًا، وَمَيْلُهُ لِلْحَدِيثِ وَأَثَارِهِ، هُوَ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ، وَالرُّجُوعُ إِلَى السُّنَّةِ أَيْضًا عِنْدَ اخْتِلَافِ أَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ. ^(١)

* وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ، يَعْيشُ حَيَاتَهُ فِي نِطَاقِ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَرِ. * وَقَدْ تَجَرَّدَ مِنْ مَلَاسَاتِ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى، وَالتَّعَصُّبِ الْمَمْقُوتِ.

(١) وَالْمُقَلَّدَةُ: يُعْنَوْنَ بِأَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ، دُونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى الْجَوَانِبِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي أَخَذَهَا مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَرِ، فِي حَيَاتِهِ الْعِلْمِيَّةِ.

* لِدَلِّكَ: كَانَ عِلْمُهُ، وَفِقْهُهُ: هُوَ عِلْمُ السُّنَّةِ وَفِقْهُهَا، وَلَا يَخْرُجُ أَيضًا عَنْ فِقْهِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

قُلْتُ: وَقَدْ ذَمَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ، الرَّأْيَ، وَتَقْلِيدَ الرَّجَالِ، عِنْدَ مُعَارَضَةِ النَّصُوصِ.^(١)

قُلْتُ: فَالْإِمَامُ أَحْمَدُ كَرِهَ تَقْلِيدَهُ فِي الدِّينِ، وَأَنَّهُ يُقَدِّمُ النَّصُوصَ عَلَى اجْتِهَادِهِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي أَنْكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَكَرِهَهُ، لَا وَضَعَ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى عَلَى الصَّدْرِ أَثْنَاءَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (مَنْ عَمِلَ خِلَافَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ خِلَافَ السُّنَّةِ، رُدَّ عَلَيْهِ).^(٢)

قُلْتُ: لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ: هُوَ الْمَعْصُومُ فِي الدِّينِ.
* فَالْأَخْذُ بِالنَّصِّ: وَإِهْدَارُ مَا خَالَفَهُ، مِنْ أَوْضَحِ الْقَوَاعِدِ الَّتِي سَارَ عَلَيْهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي فَتَاوَاهُ وَاجْتِهَادِهِ، وَسَارَ عَلَيْهَا كُلُّ مَنْ تَأَثَّرَ بِهِ فِي الدِّينِ.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِيٍّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ج ١ ص ٣١)؛ قِيلَ: لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، يَكُونُ الرَّجُلُ فِي قَوْمِهِ؛ فَيَسْأَلُ عَنِ الشَّيْءِ فِيهِ اخْتِلَافٌ؟، قَالَ: (يُفْتِي بِمَا يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَمَا لَمْ يُوَافِقِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ: أَمْسِكْ عَنْهُ).

(١) بَلْ أئِمَّةُ الْمَذَاهِبِ: كُلُّهَا يَنْهَوْنَ عَنِ تَقْلِيدِهِمْ، وَيُوجِبُونَ عِنْدَ ظُهُورِ الْحُجَّةِ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ، أَوْ فِعْلِهِ، أَنْ يُضْرَبَ بِقَوْلِهِمْ عَرَضَ الْحَائِطِ.

(٢) نَقَلَهُ عَنْهُ: ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٠١).

* فَالْمُتَّبِعُ لِفَتَاوَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَصْحَابِهِ، يَجِدُ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْحُكْمَ بِالسُّنَّةِ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ، لِأَنَّهَا الْأَصْلُ الثَّانِي فِي التَّشْرِيعِ، وَتَرَكَ الْإِحْتِجَاجَ بِمَا خَالَفَهَا مِنْ الْأَرَءِ.

* فَمِنْ أَصُولِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، التَّمَسُّكُ بِالنُّصُوصِ، وَهِيَ الْمَكَانَةُ الْأُولَى فِي الْإِسْتِدْلَالِ عِنْدَهُ.

* وَقَدْ اشْتَهَرَ بِوُقُوفِهِ عِنْدَ النَّصُوصِ، فَكَانَ إِذَا تَكَلَّمَ، تَكَلَّمَ بِهَا، وَإِذَا أَفْتَى، أَفْتَى بِمُوجِبِهَا، وَإِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ أَحَالَ عَلَيْهَا، فَهُوَ أَتْبَعٌ لِلْسُّنَّةِ، وَالْأَثَرِ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ١ ص ٢٩): (إِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ، إِذَا وَجَدَ النَّصَّ أَفْتَى بِمُوجِبِهِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى مَا خَالَفَهُ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُ: كَأَنَّا مَنْ كَانَ). اهـ.

* فَمِنْ مَذَهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذَا وَجَدَ النَّصَّ، لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى مَا خَالَفَهُ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُ.^(٢)

(١) وَأَنْظَرِ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢٠ ص ١٦٢)، وَ«إِعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ١ ص ١٩١)، وَ(ج ٢ ص ٢٧١).

(٢) وَأَنْظَرِ: «إِعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٢ ص ٢٦٠)، وَ«الْمُسَوَّدَةَ» لِأَلِ تَيْمِيَّةَ (ص ٥٢٠ و ٥٢١).

وَقَدْ عَقَدَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٢ ص ٢٦٠)؛ فَصَلًّا:
 قَالَ فِيهِ: «فَصُلُّ: فِي تَحْرِيمِ الْإِفْتَاءِ، وَالْحُكْمِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يُخَالِفُ النَّصُوصَ
 وَسَقَطَ الْجِتْهَادُ وَالتَّقْلِيدُ، عِنْدَ ظُهُورِ النَّصِّ»، وَذَكَرَ: إِجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ.
 * وَلِلسُّنَّةِ مَقَامٌ كَبِيرٌ فِي فَهْمِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته الله، وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ.
 * وَقَدْ صَنَّفَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته الله، كِتَابًا: «فِي طَاعَةِ الرَّسُولِ ﷺ»، لِتَعْظِيمِهِ لَطَاعَةَ
 الرَّسُولِ ﷺ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ. ^(١)

* فَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته الله، شَدِيدَ التَّقْيِيدِ بِالنُّصُوصِ، وَالتَّسَبُّعِ لِلْآثَارِ، وَلَمْ يَكُنْ
رحمته الله: يَلْتَفِتُ إِلَى غَيْرِهَا عِنْدَ وُجُودِهَا، وَلَا يَتَأَثَّرُ بِأَقْوَالِ الرَّجَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ. ^(٢)
 قُلْتُ: فَلَا بُدَّ مِنْ تَصَوُّرِ، لِحَيَاةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي ثُبُوتِهِ عَلَى الْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ
 الصَّالِحِ، لِأَنَّ فُرُوعَهُ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى أُصُولِهِ.
 * وَأُصُولُ مَذَهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته الله، فِي الْفِتَاوَى: أَخَذَهَا مِنَ الْكِتَابِ،
 وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَرِ. ^(٣)

قَالَ ابْنُ خُلْدُونَ الْمُؤَرِّخُ رحمته الله فِي «الْمُقَدِّمَةِ» (ص ٤٤٠): (فَأَمَّا مَذَهَبُ أَحْمَدَ،
 فَمُقَلَّدُهُ قَلِيلٌ، لِبُعْدِ مَذَهَبِهِ عَنِ الْجِتْهَادِ، وَأَصَالَتِهِ: فِي مُعَاضَدَةِ الرَّوَايَةِ، وَالْأَخْبَارِ:
 بَعْضُهَا بِبَعْضٍ). اهـ.

(١) وَأَنْظُرُ: «الْفِتَاوَى» الْكُبْرَى لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢ ص ٢٣٩).

(٢) وَأَنْظُرُ: «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ١ ص ٢٩ و ٣٠).

(٣) وَأَنْظُرُ: «الْفِتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١٩ ص ٢٨٨).

* فَهَذَا كُلُّهُ: دَلِيلٌ عَلَى اهْتِمَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، بِالنُّصُوصِ، وَتَقْدِيمِهَا عَلَى غَيْرِهَا، وَشِدَّةِ الْإِعْتِنَاءِ بِهَا.

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا فَيَجِبُ الْوُقُوفُ عِنْدَ ظَاهِرِ النَّصِّ، مَا دَامَ أَنَّهُ الْحَقُّ فِي الدِّينِ. (١)

قُلْتُ: وَمِمَّا تَقَدَّمَ يَبِينُ: أَنَّهُ لَا اجْتِهَادَ مَعَ النَّصِّ، وَلَا رَأْيَ لِأَحَدٍ بِجَانِبِ: كِتَابِ

اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَثَارِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. (٢)

* وَأَهْلُ الْعِلْمِ: فِي كَثِيرٍ مِنْ إجاباتهم يبيّنون أَنَّ الْحُجَّةَ فِي النَّصُوصِ، مِنْ

الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

* وَأَنَّ الْأئِمَّةَ: يَتَرَكُونَ أَقْوَالَهُمْ لَهَا، وَأَنَّ قَوْلَ الْأئِمَّةِ، لَيْسَ بِحُجَّةٍ لَازِمَةٍ، بِاتِّفَاقِ

الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ١٠): (وَأَمَّا قَوْلُ

بَعْضِ الْأئِمَّةِ؛ كَالْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ، وَغَيْرِهِمْ: فَلَيْسَ حُجَّةً لَازِمَةً، وَلَا إِجْمَاعًا؛ بِاتِّفَاقِ

الْمُسْلِمِينَ.

* بَلْ قَدْ ثَبَتَ عَنْهُمْ، أَنَّهُمْ: نَهَوْا النَّاسَ عَن تَقْلِيدِهِمْ، وَأَمَرُوا: إِذَا رَأَوْا قَوْلًا فِي

الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَقْوَى مِنْ قَوْلِهِمْ أَنْ يَأْخُذُوا بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَيَدْعُوا

أَقْوَالَهُمْ.

(١) وَأَنْظَرُ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٧ ص ٣٩١ و ٣٩٢).

(٢) قُلْتُ: فَهَذَا: النَّصُّ مُقَدَّمٌ، وَالْاجْتِهَادُ سَاقِطٌ.

وَأَنْظَرُ: «إِعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ١ ص ٢٦٠ و ٢٧١).

* وَلِهَذَا كَانَ الْأَكَابِرُ مِنْ أَتْبَاعِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، لَا يَزَالُونَ إِذَا ظَهَرَ لَهُمْ دَلَالَةُ الْكِتَابِ، أَوْ السُّنَّةِ عَلَى مَا يُخَالِفُ قَوْلَ مَتَّبِعِيهِمْ: اتَّبِعُوا ذَلِكَ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ: رَزَقُ اللَّهِ بِنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ التَّمِيمِيَّ رحمته الله: (وَمَا أَظُنُّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْأَثَرِ، خَالَفَ فِي هَذَا، إِلَّا مَنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، غَيْرَ الرَّشْدِ).^(١)

قُلْتُ: فَإِذَا رَأَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ اجْتِهَادًا فِي مَسْأَلَةٍ مَا، وَقَدْ أَخْطَأَ صَاحِبُ الرَّأْيِ، وَلَمْ يَقُلْ بِالِدَّلِيلِ، وَاحْتَجَّ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، فَكَانَ يَقُولُ: هَذَا مُخْطِئٌ، لِمُخَالَفَتِهِ لِقَوْلِ، أَوْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، لِأَنَّ الْحَقَّ فِيمَا أَخَذَ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَقَدْ احْتَجَّ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَقَدْ أَخْطَأَ الْآخِرُ فِي الْحُكْمِ.^(٢)

قُلْتُ: وَالْحَقُّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى: وَاحِدٌ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته الله: (فَهَذَا عِنْدِي مُخْطِئٌ، وَالْحَقُّ مَعَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم).^(٣)

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ رحمته الله فِي «الْعُدَّةِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٣ ص ٧١٠): (تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِالرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ، غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]). اهـ.

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ٢ ص ٢٦٥).
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَأَنْظَرِ: «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٣ ص ٣٠٠ و ٣٠١)، وَ«الْفَتَاوَى» لَهُ (ج ٣ ص ٢٩٢).

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ: ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٢٥).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٧٠): (تَفْسِيرُ

الْقُرْآنِ: بِمُجَرَّدِ الرَّأْيِ حَرَامٌ). اهـ.

* فَمَذَهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَالْحَنَابِلَةِ، يَرُونَ حُجِّيَّةَ السَّنَةِ الصَّحِيحَةَ، وَوُجُوبَ

الْعَمَلِ بِهَا، وَيَنْتَصِرُونَ لَهَا، وَيَرُدُّونَ وَجْهَةَ الْمُخَالَفِ.

* فَمِنْ أَصُولِ مَذَهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُقَرَّرَةَ، الْوُقُوفُ عِنْدَ ظَاهِرِ النَّصِّ،

وَالْعَمَلُ بِهِ، وَعَدَمُ صَرْفِهِ عَنِ مُقْتَضَاهُ؛ إِلَّا بِدَلِيلٍ يُوجِبُ الصَّرْفَ.

* فَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَعْمَلُ بِظَاهِرِ النَّصِّ، إِذَا لَمْ يَجِدْ دَلِيلًا، يَصْرِفُ الظَّاهِرَ،

وَإِنْ وَجَدَ دَلِيلًا عَمِلَ بِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٤ ص ٣٤٥): فِي فَوَائِدِ

تَتَعَلَّقُ بِالْإِفْتَاءِ: (إِذَا سُئِلَ عَنْ تَفْسِيرِ: آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، فَلَيْسَ

لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا بِوُجُوهِ التَّأْوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ، لِمُوَافَقَةِ نَحْلَتِهِ وَهَوَاهُ.

* وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ اسْتَحَقَّ الْمَنْعَ مِنَ الْإِفْتَاءِ، وَالْحَجْرَ عَلَيْهِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ،

هُوَ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ: أَيْمَةُ الْإِسْلَامِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ^(١) مِنَ الْمَنْطُوقِ فِي الْحُكْمِ: وَهُوَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمُرَادِ

مِنْهُ، وَهُوَ الْمَعْنَى الْمُسْتَفَادُ مِنَ اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ النُّطْقُ بِهِ، أَوْ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي

مَحَلِّ النُّطْقِ.^(١)

(١) وَهُوَ حَدِيثٌ: «وَضَعَ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى عَلَى الصَّدْرِ فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ».

قُلْتُ: وَاللَّفْظُ الْمَنْطُوقُ، فَإِنَّهُ حُجَّةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ فِي الشَّرْعِ.
* وَهَذَا فِيهِ رَدُّ عَلَى: «عَبْدِ السَّلَامِ الشُّوَيْعِرِ»، الَّذِي يَحْتَجُّ بِالْمُتَشَابِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ،
وَيَتْرُكُ الْإِحْتِجَاجَ بِظَاهِرِ السُّنَّةِ فِي مَسْأَلَةٍ: «وَضَعَ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى عَلَى
الصَّدْرِ أَثْنَاءَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ».

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٢ ص ٢٧١): (إِنْ طَرِيقَةُ
الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَائِمَّةِ الْحَدِيثِ؛ كَالْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَغَيْرِهِمْ، هِيَ: أَنَّهُمْ يَرُدُّونَ
الْمُتَشَابِهَ إِلَى الْمُحْكَمِ، وَيَأْخُذُونَ مِنَ الْمُحْكَمِ مَا يُفَسِّرُ لَهُمُ الْمُتَشَابِهَ، وَيَبَيِّنُهُ لَهُمْ.
* فَتَتَّفِقُ دَلَالَتُهُ مَعَ دَلَالَةِ الْمُحْكَمِ، وَتُؤَافِقُ النُّصُوصُ: بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيُصَدِّقُ
بَعْضُهَا بَعْضًا، فَإِنَّهَا كُلُّهَا: مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى). اهـ.

قُلْتُ: فَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته الله، مَتَى ثَبَتَ الْحَدِيثُ، عِنْدَهُ، وَجَبَ الْعَمَلُ بِهِ،
وَالْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَارِضَ الْحَدِيثَ، بِأَرَاءِ الرِّجَالِ.
* فَهَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته الله، فِي قَبُولِ كُلِّ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ، فَيَأْخُذُ بِهَا، وَهِيَ
مَسَلَّةُ الْأَيْمَةِ أَيْضًا. (١)

(١) وَأَنْظَرُ: «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ص ١٧٨)، وَ«شَرْحِ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» لِلأَصْفَهَانِيِّ (ج ٢
ص ١٧١).

(٢) وَأَنْظَرُ: «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٢٨٨)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١٣ ص ٢٧ و ٢٩)،
(ج ١٧ ص ٤٢٢).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٦): (الْحَدِيثُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، يَنْصَرِفُ إِلَى مَا حَدَّثَ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ النُّبُوَّةِ، مِنْ قَوْلِهِ، وَفِعْلِهِ، وَإِقْرَارِهِ، سَوَاءً كَانَ خَبْرًا، أَوْ تَشْرِيْعًا). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي فُرِضَ عَلَى الْأُمَّةِ الْإِيْمَانُ، وَالْعَمَلُ بِهِ فِي الشَّرِيْعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.
* وَفِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ: هُوَ مَا فَعَلَهُ ﷺ، فِي مُخْتَلَفِ الْمُنَاسَبَاتِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِتَشْرِيْعِ الْأَحْكَامِ؛ لِكَيْفِيَّةِ صَلَاتِهِ ﷺ، وَغَيْرِهَا. (١)

* وَالْمُرَادُ بِمَنْزِلَةِ السُّنَّةِ: حُجَّتُهَا فِي ثُبُوتِ الْأَحْكَامِ، وَأَنَّهَا أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ، عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْإِسْلَامِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

قُلْتُ: وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ، وَحَيٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. (٢)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْمُ: ٣ و٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النَّحْلُ: ٤٤].

(١) وَأَهْلُ الْعِلْمِ: عُنُوا بِدَلَالَةِ، أَقْوَالِهِ ﷺ، وَأَفْعَالِهِ.

(٢) قُلْتُ: فَأَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى طَاعَتَهُ، وَطَاعَةَ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَا فَرْقَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النِّسَاءُ: ٨٠].

وَانظُرْ: «الْإِحْكَامَ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ١ ص ٨٧).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ١ ص ٨٧): (لَمَّا بَيَّنَّا؛ أَنَّ الْقُرْآنَ: هُوَ الْأَصْلُ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ فِي الشَّرَائِعِ، نَظَرْنَا فِيهِ، فَوَجَدْنَا فِيهِ: إِجَابَ طَاعَةِ مَا أَمَرْنَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَوَجَدْنَاهُ: عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فِيهِ وَاصِفًا لِرَسُولِهِ ﷺ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْمُ: ٣ و ٤]. اهـ.

* فَالسُّنَّةُ: هِيَ الْأَصْلُ الثَّانِي مِنْ أَصُولِ التَّشْرِيعِ، وَكَوْنُهَا وَحْيًا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ.
* وَحُجَّتُهُ السُّنَّةُ، وَالْعَمَلُ بِهَا، مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ بِالرَّسَالَةِ، وَقَبُولِ كُلِّ مَا يَرِدُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، لِأَنَّهُ مَعْصُومٌ فِي الدِّينِ، وَهُوَ أَمِينٌ عَلَى الشَّرْعِ، فَيَجِبُ التَّأْسِي بِهِ ﷺ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحَشْرُ: ٧].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النُّورُ: ٦٣].

* وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى الْعَمَلِ بِالسُّنَّةِ، وَعَمَلَ الْمُسْلِمُونَ بِهَا، فِي كُلِّ عَصُورِهِمْ.

* وَقَدْ اشتهر الإمام أحمد رحمه الله بشدة تمسكه بالحديث، والأثر، حتى أصبح حجة في علم الحديث، وحجة في علم الفقه.

* وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنَ الرَّأْيِ.^(١)

(١) وَيَحْتُ عَلَى إِجْلَالِ السُّنَّةِ، وَعَلَى الْوُقُوفِ عِنْدَهَا.

وَأَنْظُرْ: «إِعْلَامُ الْمُؤَقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٣٧ و ٣٨ و ٣١٥).

وَهَذَا مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ.

* وَهَذَا الَّذِي اجْتَهَدَ فِيهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ

الْيُسْرَى فَوْقَ الشَّرَّةِ، أَوْ تَحْتَ الشَّرَّةِ فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ.

* هُوَ كَأَيِّ عَالِمٍ يَجْتَهِدُ فِي مَسْأَلَةٍ مَا، وَيُخْطِئُ فِيهَا، لِأَنَّ الْعَالِمَ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ

فِي الْإِسْلَامِ. (١)

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحَوَارِ» (ص ٢٠)؛ عَنْ كَيْفِيَّةِ

مُعَامَلَةِ الْعُلَمَاءِ: (الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: لَيْسَ بِمَعْصُومٍ، فَهُوَ عَالِمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ،

يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، عَالِمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: وَلَيْسَ بِنَبِيِّ، وَلَا رَسُولٍ.

* وَكَذَلِكَ: شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْقَيْمِ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَعَيْرُهُمْ: مِنْ

الْعُلَمَاءِ.

* وَالْأَيْمَةُ الْأَرْبَعَةُ: كُلُّهُمْ: يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ مَا وَافَقَ الْحَقَّ،

وَمَا خَالَفَ الْحَقَّ: يُرَدُّ عَلَى قَائِلِهِ وَلَوْ كَانَ كَبِيرًا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣٢ ص ٢٣٩): (وَلَيْسَ

لِأَحَدٍ، أَنْ يَتَّبَعَ زَلَّاتِ الْعُلَمَاءِ). اهـ.

* وَعَلَى هَذَا؛ فَلَيْسَ كُلُّ مَا قَالَهُ أَوْ فَعَلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الدِّينِ، يَكُونُ

حُجَّةً عِنْدَهُ، بَلْ يَعْلَمُ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، وَيَجْتَهِدُ فِي الْأَحْكَامِ.

(١) وَلَيْسَ ذَلِكَ: بِنَاقِصٍ مِنْ قَدْرِهِ، بَوْصِفِهِ أَنَّهُ يُخْطِئُ، وَيُصِيبُ فِي الْحُكْمِ.

* لِذَلِكَ: لَا يَجُوزُ لَنَا، إِذَا أَفْتَى عَالِمٌ، أَنْ هَذَا مَكْرُوهٌ، أَوْ هَذَا كَذَا: مَثَلًا، وَكَانَ

مُخَالَفًا لِلنُّصُوصِ، أَنْ تَرَوِي عَنْهُ هَذَا الْحُكْمَ أَمَامَ الْعَامَّةِ، حَتَّى نَتَشَبَّتَ فِيهِ فِي الشَّرْعِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته الله فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ٢٧٨): (أَهْلُ السُّنَّةِ

وَالْجَمَاعَةِ: يَقُولُونَ فِي كُلِّ فِعْلٍ وَقَوْلٍ لَمْ يَتَّبِعْ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم: هُوَ بَدْعَةٌ، لِأَنَّهُ لَوْ

كَانَ خَيْرًا لَسَبَقُونَا إِلَيْهِ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتْرَكُوا خِصْلَةً مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ؛ إِلَّا وَقَدْ بَادَرُوا

إِلَيْهَا). اهـ.

* وَالْهَيْئَةُ الْمَنْقُولَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته الله، فِي: «وَضْعِ الْيَدَيْنِ فَوْقَ السُّرَّةِ فِي

الصَّلَاةِ»، نَقَلَهَا أَصْحَابُهُ، وَهِيَ مِمَّا يَسُوعُ فِيهَا الْاجْتِهَادُ، بِمَعْنَى: أَنَّهَا يَدْخُلُ فِيهَا

الْاجْتِهَادُ، فَيَنْظَرُ فِيهَا: هَلْ مُوَافِقَةٌ لِلسُّنَّةِ، أَوْ مُخَالَفَةٌ لَهَا.

* وَقَدْ نَقَلَهَا أَصْحَابُهُ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٢٦٠): (رَأَيْتُ

أَبِي إِذَا صَلَّى وَضَعَ يَدَيْهِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى: فَوْقَ السُّرَّةِ).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٢٢٠ و ٢٢١): (وَسَمِعْتُهُ: سُئِلَ عَنْ وَضْعِهِ؟،

فَقَالَ: (فَوْقَ السُّرَّةِ قَلِيلًا، وَإِنْ كَانَ تَحْتَ السُّرَّةِ، فَلَا بَأْسَ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: يَكْرَهُ أَنْ -

يَعْنِي: وَضَعَ الْيَدَيْنِ - عِنْدَ الصَّدْرِ).

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ الْكُوسَجِيِّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٢١١): (قُلْتُ: أَيْنَ يَضَعُ

يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ؟، قَالَ: كُلُّ هَذَا عِنْدِي وَاسِعٌ، قُلْتُ: إِذَا وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، أَيْنَ

يَضَعُهُمَا؟، قَالَ: فَوْقَ السُّرَّةِ وَتَحْتَهُ، كُلُّ هَذَا وَاسِعٌ، كُلُّ هَذَا لَيْسَ بِذَلِكَ، قَالَ إِسْحَاقُ:

كَمَا قَالَ: تَحْتَ السُّرَّةِ أَقْوَى فِي الْحَدِيثِ، وَأَقْرَبُ إِلَيَّ التَّوَاضُعِ).

قُلْتُ: وَكُلُّ هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، وَذَلِكَ: لِضَعْفِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فَوْقَ السُّرَّةِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَمْ تَثْبُتْ فِي الشَّرْعِ، فَلَا يُعْمَلُ بِهَا. * بَلْ ثَبَّتَ الْأَحَادِيثُ فِي: «وَضَعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى، فَوْقَ الصَّدْرِ فِي

الصَّلَاةِ»، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا، وَتَرَكَ مَا خَالَفَهَا مِنَ الْاجْتِهَادَاتِ. ^(١)

* وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رَوَى فِي «مُسْنَدِهِ» هَذِهِ السُّنَّةَ فِي صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا، عَلَى رَوَايَاتِهِ الَّتِي اجْتَهَدَ فِيهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَصُولِ مَذْهَبِهِ، وَهُوَ الرَّجُوعُ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْأَحْكَامِ، إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

قُلْتُ: وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُسْنَدِهِ»، عَلَى سُنِّيَّةِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ، وَهِيَ الَّتِي تُعْتَمَدُ فِي مَذْهَبِهِ، لِأَنَّهَا مِنْ أَصُولِهِ فِي الشَّرْعِ. ^(٢)

لِذَلِكَ: نَقَلَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفُرُوعِ» (ج ١ ص ٣٦١)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، عِدَّةَ رَوَايَاتٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ قَالَ: (وَيُكْرَهُ وَضَعُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ، نُصَّ عَلَيْهِ؛ مَعَ أَنَّهُ: رَوَاهُ أَحْمَدُ). اهـ.

قُلْتُ: وَمَا دَامَ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ، فَهَذَا الْأَصْلُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَهُ فِي الشَّرْعِ، لِأَنَّهُ: وَضَعُ الْأَصُولِ الشَّرْعِيَّةِ، مِنْ

(١) فَلَا تُعْتَبَرُ هَذِهِ الْفِتَاوَى مِنْ مَذْهَبِهِ عَلَى الْأَصْلِ، فَهِيَ لَيْسَتْ مِنْ مَذْهَبِهِ.

(٢) وَتُقَدَّمُ هَذِهِ الرَّوَايَةُ، عَلَى الرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى الَّتِي اجْتَهَدَ فِيهَا.

* وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَكْرَهُ أَنْ يُتَّخَذَ قَوْلُهُ وَاجْتِهَادُهُ شَرْعًا، وَبَحُثُ عَلَى التَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، إِذَا

خَالَفَهَا بِاجْتِهَادٍ مِنْهُ، وَلَا يُمَارِي أَحَدًا فِي ذَلِكَ.

الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ، وَلَمَّا اشْتَهَرَ عَنْهُ بِالْعِلْمِ الْأَثْرِيِّ، وَتَمَكَّنَ مِنْهُ، وَعَرَفَ فَضْلَهُ فِي الدِّينِ.^(١)

وَمِنْ هُنَا: لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ فِي الْمَسْأَلَةِ هَذِهِ، وَهَلْ هُنَاكَ: مَجَالٌ لِلتَّوْفِيقِ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ، وَحَمَلٍ بَعْضُهَا عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ.

* فَإِذَا لَا يُوجَدُ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ، فَيَجِبُ التَّرْجِيحُ فِي رَوَايَاتِهِ هَذِهِ، وَالرُّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ.

* وَأَنَّ مَذْهَبَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْأَخِيرِ؛ التَّمَسُّكُ بِالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَإِنْ خَالَفَ قَوْلَهُ، أَوْ فَعَلَهُ الَّذِي اجْتَهَدَ فِيهَا.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٨): (وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةِ، الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا خِصْلَةً، لَمْ يَقْبَلْهَا، وَيُؤْمِنُ بِهَا، لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا).

* وَمِنْ هَذَا النَّقْلِ: تَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْرِفَ أُصُولَ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

* فَوَاضِحٌ أَنَّهُ يَسْتَنِدُ فِي الْأَصْلِ إِلَى مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا ثَبَتَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا وَرَدَ فِي آثَارِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ التَزَمَ هَذَا الْأَصْلَ فِي كُلِّ مَا أُثِرَ عَنْهُ فِي الدِّينِ.

(١) فَرَوَايَةٌ: «وَضَعِ الْيَدَيْنِ فَوْقَ الشَّرَّةِ فِي الصَّلَاةِ»، لَا تَقَاوِمُ أَدَلَّةَ الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، وَهُوَ: «وَضَعِ الْيَدَيْنِ فَوْقَ الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ».

قُلْتُ: هَذَا مَا قَلَّدَ فِيهِ: عَبْدُ السَّلَامِ الشُّويعِرُ، حَيْثُ جَعَلَ تَخْيِيرَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي مَوْضِعِ الْوَضْعِ: دَلِيلًا، عَلَى أَنَّ: «وَضَعَهُمَا عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»، لَمْ يَثْبُتْ فِي السُّنَّةِ، وَأَنَّهُ يَكْرَهُ: «وَضَعَهُمَا عَلَى الصَّدْرِ».

* وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ: عَبْدُ السَّلَامِ الشُّويعِرُ، خِلَافُ السُّنَّةِ، وَنَقَلَهُ وَلَمْ يَنْقُذْهُ.

* بَلِ اعْتَمَدَهُ، وَقَوَّاهُ، وَعَمَزَ بِهِ أَهْلَ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِسُنَّةِ: «وَضَعِ الْيَدِ

الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فَوْقَ الصَّدْرِ فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ». (١)

* وَعَبْدُ السَّلَامِ الشُّويعِرُ، يَعْلَمُ: أَنَّ الَّذِينَ عَمِلُوا بِهَذِهِ السُّنَّةِ، هُمْ: عُلَمَاءُ كِبَارٍ فِي

هَذَا الْعَصْرِ؛ مِنْهُمْ: الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ، وَالْعَلَمَةُ شَيْخُنَا ابْنُ عُثَيْمِينَ،

وَالْعَلَمَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ. (٢)

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ١ ص ٢١٨):

(وَمِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُورَدَ فِي هَذَا الْبَابِ: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَحَدِيثُ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ،

وَلَفْظُهُ: «وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَالرُّسُغِ، وَالسَّاعِدِ».

وَلَفْظُ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى

عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ».

فَإِنْ قُلْتُ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثَيْنِ بَيَانُ مَوْضِعِ الْوَضْعِ.

(١) فَهَوُ: مَاذَا يُرِيدُ فِي إِثَارَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَعَمَزَهَا بِالْكَرَاهَةِ أَمَامَ الْعَامَّةِ الرَّهْبَانَ؟

(٢) وَانظُرْ: «تُحْفَةُ الْإِخْوَانِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ص ٨٢)، وَ«الشَّرْحُ الْمُتَمِّعُ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٣ ص ٤٦)،

وَ«صِفَةُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢١٤ و ٢١٥).

قُلْتُ: ذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي الْمَعْنَى؛ فَإِنَّكَ إِذَا أَخَذْتَ تُطَبِّقُ مَا جَاءَ فِيهِمَا مِنَ الْمَعْنَى؛ فَإِنَّكَ سَتَجِدُ نَفْسَكَ مَدْفُوعًا إِلَى أَنْ تَضَعَهُمَا عَلَى صَدْرِكَ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، وَذَلِكَ يَنْشَأُ مِنْ وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْكَفِّ، وَالرُّسْغِ، وَالذَّرَاعِ الْيُسْرَى، فَجَرَّبَ مَا قُلْتَهُ لَكَ تَجِدُهُ صَوَابًا.

* فَتَبَّتْ بِهِذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ السُّنَّةَ: وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ. (١) اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رحمته الله فِي «الشَّرْحِ الْمُتَمِّعِ» (ج ٣

ص ٣٧): (لَكِنَّ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، الَّذِي فِي الْبُخَارِيِّ: ظَاهِرُهُ يُؤَيِّدُ، أَنَّ الْوَضْعَ يَكُونُ عَلَى الصَّدْرِ). اهـ.

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى التَّطْبِيقِيَّةِ؛ لِهَذِهِ السُّنَّةِ، وَهُوَ أَنَّ الصَّحَابَةَ

رضي الله عنهم: أَمُرُوا أَنْ يَضَعُوا الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى الذَّرَاعِ الْيُسْرَى.

* وَهَذَا يَتَطَلَّبُ، وَيَجْعَلُكَ: تَضَعُهُمَا عَلَى الصَّدْرِ تِلْقَائِيًّا، وَلَا بُدَّ: لِأَنَّكَ إِذَا

طَبَّقْتَ هَذِهِ السُّنَّةَ، فِي وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الذَّرَاعِ، فَسَوْفَ تَرْتَفِعُ يَدُكَ إِلَى الْأَعْلَى، وَأَنْتَ مُضْطَرٌّ إِلَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا أَيُّ مَكَانٍ إِلَّا فَوْقَ الصَّدْرِ.

* بِمَعْنَى: أَنَّكَ سَتَجِدُ نَفْسَكَ مُضْطَرًّا إِلَى وَضْعِهِمَا عَلَى صَدْرِكَ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ،

لِأَنَّ هَذَا الْوَضْعَ يَتَقَضِّي وَضْعَهُمَا عَلَى الصَّدْرِ، وَلَا بُدَّ. (١)

(١) لَمْ يَرُقْ هَذَا الْكَلَامُ لِهَذَا الْمُقَلِّدِ، وَلَوْ عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُ نَقَلَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ بَضَعَ فَوْقَ السَّرَّةِ، أَوْ عَلَيْهَا، أَوْ تَحْتَهَا، وَأَنَّهُ يَكْرَهُ وَضْعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ، مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ ذَلِكَ، خِلَافُ السُّنَّةِ.

* وَأَسْتَعْرِبُ مِنْهُ، كَيْفَ مَرَّ عَلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته الله، بِدُونِ أَنْ يُعْرَجَ عَلَيْهِ، بِأَدْنَى تَعْلِيْقِي، وَهُوَ قَدْ أَطْلَعَ

عَلَى الْأَدِلَّةِ، وَعَلَى الْأَقْوَالِ الْأُخْرَى، لِأَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ١ ص ٢٢١)،
 وَهُوَ يُرَدُّ عَلَى مُقَلِّدٍ: (وَتَمَّةٌ حَدِيثٌ رَابِعٌ: مِنْ حَدِيثِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَعْلَهُ الْمُؤَمِّي
 إِلَيْهِ: بِالشُّذُودِ، وَلَكِنَّهُ تَعَامَى عَنْ كَوْنِهِ؛ بِمَعْنَى الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ، عَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَيْضًا: مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغِ،
 وَالسَّاعِدِ».

* قَدْ اعْتَرَفَ بِصِحَّةِ: إِسْنَادِهِ، فَلَوْ أَنَّهُ حَاوَلَ يَوْمًا مَا، أَنْ يُحَقِّقَ هَذَا النَّصَّ
 الصَّحِيحَ، فِي نَفْسِهِ عَمَلِيًّا... وَذَلِكَ بِوَضْعِ الْيُمْنَى عَلَى الْكَفِّ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغِ،
 وَالسَّاعِدِ، دُونَ أَيِّ تَكْلُفٍ.

* لَوْ جَدَّ نَفْسَهُ قَدْ وَضَعَهُمَا عَلَى الصَّدْرِ، وَلَعَرَفَ أَنَّهُ يُخَالَفُهُ، وَهُوَ، وَمَنْ عَلَى
 شَاكِلَتِهِ: مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، حِينَ يَضَعُونَ أَيْدِيَهُمْ تَحْتَ السَّرَّةِ، وَقَرِيبًا مِنَ الْعَوْرَةِ.

* وَبِمَعْنَى حَدِيثِ: وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدِيثِ: سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ
 النَّاسُ يُؤَمُّونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ». رَوَاهُ
 الْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُ.

(١) وَأَنْظَرُ: «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٢١٨).

قُلْتُ: وَعَبَدَ السَّلَامَ الشُّوْبِعِيُّ هَذَا، لَا يَهْمُهُ التَّفَقُّهُ عَنْ طَرِيقِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَثَارِ، كَمَا تَبَيَّنَ مِنْ كَلَامِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ،
 وَغَيْرِهَا.

* بَلْ مُرَادُهُ التَّفَقُّهُ عَنْ طَرِيقِ تَقْلِيدِ الرِّجَالِ، لِأَنَّهُ يَخْشَى، أَنْ يَتْرَكَ مَذْهَبَهُ، وَرَأْيَهُ.

* لِذَلِكَ: رَأَى طَلَبَةَ الْعِلْمِ، أَنَّهُ لَمْ يُحَرِّرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.

* فَكَانَ هَمُّهُ تَخْرِيجَ مَا رَأَى مِنْ قَوْلِ، أَمَامِ الْعَامَّةِ الرَّهْبَانِ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً.

* وَلَكِنَّ الرَّجُلَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ: لَا يَهُمُّهُ التَّفَقُّهُ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ يَخْشَى مِنْهُ عَكْسَ

مَذْهَبِهِ.

* لِذَلِكَ: يَرَاهُ النَّاسُ لَا يَهْتَمُّ بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ، فَضَلًّا عَنْ غَيْرِهَا، وَإِنَّمَا

هَمُّهُ التَّخْرِيجُ فَقَطْ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ٢ ص ١٥٨): (وَالْحَدِيثُ:

لَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمْ: قَالُوا: إِنَّ الْوَضْعَ يَكُونُ تَحْتَ الصَّدْرِ.

* وَالْحَدِيثُ: مُصَرِّحٌ بِأَنَّ الْوَضْعَ عَلَى: «الصَّدْرِ»، وَكَذَلِكَ: حَدِيثُ طَاوُوسٍ

الْمُتَقَدِّمِ، وَلَا شَيْءَ فِي الْبَابِ: أَصَحَّ مِنْ حَدِيثِ: وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَذْكُورِ.

* وَهُوَ الْمُنَاسِبُ، لِمَا أَسْلَفْنَا مِنْ تَفْسِيرِ: عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَابْنِ

عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الْكَوثر: ٢]؛ بِأَنَّ: «النَّحْرَ»، هُوَ

وَضْعُ الْيَمْنَى عَلَى الشِّمَالِ، فِي مَحَلِّ النَّحْرِ، وَالصَّدْرِ). اهـ.



فَهْرُسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصَّفْحَةُ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ

- (١) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيرِ: رِوَايَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي مَسْأَلَةٍ: وَضَعِ ٥
 الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَّ أَقْرَبَ الرِّوَايَاتِ هِيَ: رِوَايَةُ: «وَضَعَ الْيَدَيْنِ
 عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»، لِثُبُوتِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي هَذِهِ السُّنَّةِ، وَتَرْكِ
 الرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى لِذُخُولِ الْاجْتِهَادِ فِيهَا، لِأَنَّ مِنْ أُصُولِ الْإِمَامِ
 أَحْمَدَ: إِذَا ثَبَتَ الْحَدِيثُ، وَعَمِلَ بِهِ الصَّحَابَةُ، فَهُوَ مَذْهَبُهُ، وَالْعَمَلُ
 بِهِ فِي الدِّينِ.....
- (٢) ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى رِوَايَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، مِنْ قَوْلِهِ، وَفَعَلِهِ، فِي كَيْفِيَّةِ ١٠
 وَضَعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ، فُنُقِلَ عَنْهُ: «يَجْمَعُ
 الْيُمْنَى عَلَى كُوعِ الْيُسْرَى»، أَوْ: «بَعْضُهَا عَلَى الْكُفِّ، وَبَعْضُهَا عَلَى
 الذَّرَاعِ»، وَنَصَّ: «عَلَى الرَّسْغِ وَالسَّاعِدِ»، فَيَقْبِضُ بِأَصَابِعِهِ عَلَى
 الرَّسْغِ، وَفَعَلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَنُقِلَ عَنْهُ: «تَحْتَ سُرَّتِهِ»، وَ: «فَوْقَ
 سُرَّتِهِ»، وَنَصَّ أَيْضًا: «تَحْتَ صَدْرِهِ»، وَنُقِلَ عَنْهُ: «يُكْرَهُ وَضَعُهُمَا
 عَلَى صَدْرِهِ»، وَنَصَّ فِي مُسْنَدِهِ عَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ: «عَلَى
 صَدْرِهِ»، وَهِيَ الرِّوَايَةُ الْمُعْتَمَدَةُ عِنْدَهُ لِمُوَافَقَتِهَا فِعْلَ الرَّسُولِ،
 فَيَحِبُّ قَبُولَهَا فِي الشَّرْعِ، وَنَصَّ عَلَى الْأَخْذِ بِذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ آثَارِهِ
 فِي حَنْتِهِ عَلَى: التَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ، وَيَتْرَكُ مَا خَالَفَهَا مِمَّا أَفْتَى بِهِ الْإِمَامُ
 أَحْمَدُ، لِأَنَّ ذَلِكَ التَّمَسُّكُ مِنْ أُصُولِ مَذْهَبِهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ، فَهُوَ
 الرَّجُوعُ إِلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْآثَرِ وَكَفَى.....

- (٣) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى رِوَايَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، مِنْ قَوْلِهِ، وَفَعَلِهِ، فِي كَيْفِيَّةِ
 ٢٠ وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ، فَنُقِلَ عَنْهُ: «يَجْمَعُ
 الْيُمْنَى عَلَى كُوعِ الْيُسْرَى»، أَوْ: «بَعْضُهَا عَلَى الْكُفِّ، وَبَعْضُهَا عَلَى
 الدَّرَاعِ»، وَنَصَّ: «عَلَى الرَّسْغِ وَالسَّاعِدِ»، فَيَقْبِضُ بِأَصَابِعِهِ عَلَى
 الرَّسْغِ، وَفَعَلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَنُقِلَ عَنْهُ: «تَحْتَ سُرَّتِهِ»، وَ: «فَوْقَ
 سُرَّتِهِ»، وَنَصَّ أَيْضًا: «تَحْتَ صَدْرِهِ»، وَنَقَلًا عَنْهُ: «يُكْرَهُ وَضَعُهُمَا
 عَلَى صَدْرِهِ»، وَنَصَّ فِي مُسْنَدِهِ عَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ: «عَلَى
 صَدْرِهِ»، وَهِيَ الرَّوَايَةُ الْمُعْتَمَدَةُ عِنْدَهُ لِمُوَافَقَتِهَا فِعْلَ الرَّسُولِ،
 فَيَحِبُّ قَبُولَهَا فِي الشَّرْعِ، وَنَصَّ عَلَى الْأَخْذِ بِذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ آثَارِهِ
 فِي حَتِّهِ عَلَى التَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ، وَيُتْرَكُ مَا خَالَفَهَا مِمَّا أَفْتَى بِهِ الْإِمَامُ
 أَحْمَدُ، لِأَنَّ ذَلِكَ التَّمَسُّكَ مِنْ أُصُولِ مَذْهَبِهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ، فَهُوَ
 الرَّجُوعُ إِلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَرِ وَكَفَى.....
- (٤) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مِنْ أُصُولِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: النَّهْيَ عَنِ
 ٤٧ الْحَوْضِ فِي الْإِفْتَاءِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، بِالرَّأْيِ الْمَذْمُومِ، بِغَيْرِ
 عِلْمٍ، وَقَدْ افْتَدَى الْحَنَابِلَةُ بِالْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَنَهَوْا عَنِ الْحَوْضِ فِي
 كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي سُنَّةِ الرَّسُولِ، بِغَيْرِ عِلْمٍ، بِالِاجْتِهَادِ الْمَذْمُومِ،
 الَّذِي يُقَالُ بِهِ بِدُونِ دَلِيلٍ فِي الشَّرْعِ، وَقَدْ خَالَفَ هَذَا الْأَصْلَ: عَبْدُ
 السَّلَامِ الشُّوَيْعِرِيُّ، وَلَمْ يَرِ بِوَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فَوْقَ
 الصَّدْرِ أَتْنَاءَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ أَفْتَى بِذَلِكَ عَنْ رَأْيٍ، وَبِتَقْلِيدِ،
 دُونَ دَلِيلٍ مِنَ السُّنَّةِ، وَبِغَيْرِ فِقْهِ الصَّحَابَةِ.....

